مدرسةُ الحلّةِ الرّجاليّةِ
أو الحليّون وجُهودهم الرجاليةِ

(القسم الثاني/ الأخير)

الشيخ محمد باقر ملكيان
الحوزة العلميّة/ قم المقدسة

الملخص

تناولنا في القسم الأول الرجاليين من علماء الحلة، ومصنّفاتهم، وقسماً من أهمّ تلك المصنّفات.

وفي هذا القسم الثاني ، وهو الأخير ، نتناول دراسة كتابَي (خلاصة الأقوال) للعلامة الحلّيّ، و(الرجال) لابن داود الحلي .

School of Hilla of Biography of the Hadith Narrator (Scholars of Hadith) OR / The People of Hilla and Their Efforts in Researching the (Biography of the Hadith Narrator (Scholars of Hadith (Second Part / The final)

Mohammed Baqir Malikan / Hawza 'Ilmiyya in Qom

Summary:

In the first part, it had been discussed the Hilla scholars of biography of the hadith narrators (Scholars of Hadith), their books and part of the most important books.

In this second part which is the last part, it will discuss a study of two books; (Kholasat Al-Aqwal / The Summary of Sayings) for Al-Alamah Al-Hilli; and (Al-Rijaal / The (Hadith) Narrators) for Ibin Dawood.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين وصلّى الله على محمّد وآله، واللعن على أعدائهم أجمعين.

٥. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال

هو كتاب مختصر ذكر فيه مصنّفه العلامة الحلّي قدس سره خلاصة ما في المصادر الرجاليّة من الجرح والتعديل حول الرواة.

قال العلّامة قدس سره في مقدّمة الكتاب: «إنّ العلم بحال الرواة من أساس الأحكام الشرعيّة، وعليه تبتنى القواعد السمعيّة، ويجب على كلّ مجتهد معرفته وعلمه، ولا يسوغ له تركه وجهله؛ إذ أكثر الأحكام مستفادة من الأخبار النبوية والروايات عن الأئمّة المهديّة ـ عليهم أفضل الصلوات وأكرم التحيّات ـ، فلا بدّ من معرفة الطريق إليهم، حيث روى مشايخنا ـ رحمهم الله ـ عن الثقة وغيره، ومَنْ يعمل بروايته ومَنْ لا يجوز الاعتماد على نقله.

فدعانا ذلك إلى تصنيف مختصر في بيان حال الرواة ومن يُعْتَمد عليه، ومن تُتْرَك روايته، مع أنّ مشايخنا السابقين ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ صنّفوا كتبًا متعدّدة في هذا الفنّ، إلّا أنّ بعضهم طوّل غاية التطويل مع إهمال الحال في ما نقله، وبعضهم اختصر غاية الاختصار، ولم يسلك أحدٌ النهجَ الذي سلكناه في هذا الكتاب، ومن وقف عليه عرف منزلته وقدره وتميّزه عمّا صنّفه المتقدّمون»[1].

اسم الكتاب

طبع الكتاب باهتمام السيّد محمّد صادق بحر العلوم بعنوان (رجال العلّامة الحِلّيّ)، ولا ريب أنّه سهو، ومن باب التسامح؛ لعدم التصريح بذلك

في أيّ مصدر.

إذ كان كثيرًا ما يعبّر عنه بالخلاصة[٢]، أو بخلاصة الأقوال[٣]. وهذا أمرٌ رائجٌ في التعبير عن الكتب التي كانت بجزأين.

وقد اختلفتِ المصادرُ في ضَبْط الجزء الثاني من اسم هذا الكتاب ـ بعد اتّفاقها على ضبط الجزء الأوّل منه ـ على النحو الآتي:

أ. خلاصة الأقوال في أحوال الرجال[٤].

ب. خلاصة الأقوال في معرفة علم الرجال[٥].

ج. خلاصة الأقوال في علم الرجال[٦]

د. خلاصة الأقوال في معرفة أحوال الرجال[٧].

هـ. خلاصة الأقوال في معرفة أسماء الرجال[٨].

ولكن الصحيح في اسمه: «خلاصة الأقوال في معرفة الرجال»، كما صرّح به العلامة قدس سره نفسه في مقدّمة الكتاب ـ وقد اتّفقت النسخ الخطيّة التي بين أيدينا على ذلك ـ وكذا في بعض مؤلّفاته الأُخر[٩].

كما أنّه قد صرّح بذلك كثير من الأعلام[١٠].

ترتيب الكتاب

بيّنَ العلّامة قدس سره ترتيب الكتابِ في المقدّمة بقوله:

رتّبته على قسمين وخاتمة:

الأوّل: في مَنْ أعتمدُ على روايته، أو يترجّح عندي قبول قوله.

الثاني: في مَنْ تركتُ روايته، أو توقّفت فيه.

ورتّبت كلّ قسم على حروف المعجم للتقريب والتسهيل[١١].

ثمّ إنّه راعى الترتيبَ الهجائيَّ في تنظيم العناوين، إلّا أنّه رتّب عناوين

الكتاب حسب الحرف الأوّل من الاسم فقط، دون الثاني والثالث، فهو يذكر في حرف الباء مثلًا مَنْ يبدأ اسمه بهذا الحرف، ولا يلتفت إلى ما بعد الحرف الأوّل، وهكذا باقي الحروف.

فلأجله قدّم إبراهيمَ على إسماعيل، وإسماعيلَ على إسحاق، وإسحاقَ على إدريس، و أحمدَ على أبان، وبشيرًا على بسطام، و بسطامًا على بريد، وجعفرًا على جابر، وحمزة على الحارث، وحمّادًا على حارثة، و حيدرًا على حفص....

تاريخ تأليف الكتاب

قد ذكر العلّامة قدس سره تاريخ تأليف الكتاب في موضعين:

الأول: ترجمة نفسه، فقال فيه – في مقام ذكر كتبه ومصنّفاته ـ: كتاب منتهى المطلب في تحقيق المذهب قال: لم يُعْمَلْ مثلُهُ. ذكرنا فيه جميع مذاهب المسلمين في الفقه، ورجّحنا ما نعتقده بعد إبطال حجج من خالفنا فيه، يتمّ إن شاء الله تعالى عملنا منه إلى هذا التاريخ ـ وهو شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وتسعين وستّمائة ـ سبع مجلّدات[١٢].

الثاني: ترجمة الشريف المرتضى، فيه: وله مصنّفات كثيرة ذكرناها في الكتاب الكبير، ومن كتبه أفادتِ الإماميّة منذ زمنه ـ رحمه الله تعالى ـ إلى زماننا هذا، وهو سنة ثلاث وتسعين وستمائة، وهو ركنهم ومعلّمهم؛ قدّس الله روحه وجزاه عن أجداده خيرًا[١٣].

والظاهر أنّه أوسط كتاب ألّفه العلامة الحلي قدس سره في علم الرجال، حيث إنّه ألّف إيضاح الاشتباه بعده بأربع عشرة سنة تقريبًا[١٤].

كما أنّ تأليف كشف المقال ـ وهو أكبر تصنيف للعلّامة الحلّيّ قدس سره في

علم الرجال ـ كان قبلهما حيث أحال فيهما إليه؛ والله أعلم.

مصادر خلاصة الأقوال

تنقسمُ مصادرُ العلّامة قدس سره في تأليف خلاصة الأقوال على قسمين:

القسم الأوّل: المصادر الموجودة

القسم الثاني: المصادر المفقودة

أمّا مصادر القسم الأوّل، فهي:

١. كتب الشيخ الطوسي قدس سره

وينقل تارة من فهرسته، وتارة أخرى من رجاله، وتارة ثالثة ينقل من كتاب الغيبة[١٥].

٢. فهرست النجاشي.

٣. رجال البرقي.

٤. رجال الكشي.

وقد أكثر العلامة قدس سره من النقل عن رجال الكشي، بل أغلب الروايات التي نقلها في خلاصة الأقوال حول الرجال ليس لها مصدر إلّا هذا الكتاب.

٥. كتب الشيخ الصدوق قدس سره:

وهذا في الأكثر ـ بل في الجميع – عن مشيخة كتاب (من لا يحضره الفقيه) إلّا في مورد واحد نقل عن الصدوق قدس سره ولم نجد المنقول إلّا في كتاب (كمال الدين)، وهذا في ترجمة أحمد بن زياد بن جعفر الهمذاني[١٦].

٦. كتب الكليني قدس سره

نقلَ العلامةُ قدس سره الفائدةَ الثالثةَ من خاتمة (خلاصة الأقوال) ـ وهي التي عُقِدتْ لبيان المراد من قول الكليني قدس سره في صدر أسانيد كتاب الكافي:

«عدّة من أصحابنا» ـ عن الكليني قدس سره.

ولكن لم ندر أنّ ذلك من أيّ كتاب للكليني.

٧. معالم العلماء

تأليف محمّد بن عليّ بن شهرآشوب السروي المازندراني.

وقد نقل العلامة قدس سره عن هذا الكتاب في موضعين في القسم الثاني من كتاب خلاصة الأقوال[١٧].

وأمّا مصادر القسم الثاني، فهي:

١. كتب ابن الغضائري

أكثرَ العلامةُ قدس سره النقلَ عن ابن الغضائري. والظاهر أنَّ النقل كان من كتابه في الضعفاء. وأمّا الموارد التي ينقل فيها العلامة قدس سره عن ابن الغضائري إلا أنّها ليست ـ ظاهرًا ـ من كتاب الضعفاء، فتجدها في ترجمة:

أ. سليمان النخعي[١٨].

ب. أبو المقدام عمر بن ثابت الحدّاد[١٩].

ج. محمّد بن عبد الله الجعفري[٢٠].

د. محمّد بن مصادف[٢١].

٢. رجال ابن عقدة

ينقلُ العلامةُ عنه في عدّة تراجم مُصرّحًا بأخذه من ابن عقدة في رجاله.

٣. رجال العقيقي

نقلَ العلّامةُ قدس سره عن العقيقي ـ وهو أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عليّ بن محمّد بن جعفر ـ في تراجم متعدّدة.

ويمكن تقسيم المصادر التي ينقل عنها العلامة قدس سره في خلاصة الأقوال باعتبار آخر على قسمين:

١. المصادر التي يصرّح بأخذهِ منها

الموارد التـــي ينقل عنها العلامةﷺ عن هذه المصادر واضح، فلا حاجة إلـى ذكـــر أنموذج عنها، فهو يقول ـ مثـــلاً ـ قال النجاشي، أو روى الكشي، أو قال الشيخ، أو ذكر ابن الغضائري، وهكذا....

٢. المصادر التي لم يصرّح بأخذهِ منها

واعلـــم أنّ العلامـــةَﷺ إذا أخذ من الكشي أو النجاشـــي أو فهرس الشيخ أو رجالـــه أو الغضائـــري لم يذكـــر المستند، بل عبّر بعـــين عبارتهم إلّا فيما إذا نقـــل عن غيبـــة الشيخ أو عن رجال ابـــن عقدة أو رجـــال العقيقي، أو إذا كـــان أصحاب الأصول الخمسة مختلفين في ذكـــر الأسامي، أو اختلافهم في التوثيق والتضعيف، أو غير ذلك من الأمور، فحينئذ سكوته عن مستنده يكشف عن أنّه مذكور في الكتب الخمسة وإن لم نقف عليه في نسختنا.

خصائص خلاصة الأقوال

يشتمـــلُ كتاب (خلاصة الأقوال) على خصائص قد لا تجدها في غيره، أو تجدها في مصادر أخرى إلّا أنّ كتاب (خلاصة الأقوال) حائز على فضيلة السبق في هذه الخصائص.

فنحن نشير إلـى هذه الخصائص:

أوّلًا: إنّ العلامـــةﷺ هو أوّل من قام بالتفريـــق بين الرواة ـ بحسب جرحهم وتعديلهم ـ في كتاب واحـــد، ولكن ملاكه في التقسيم ليس ورود الجرح والتعديـــل في الراوي وحسب، وإلّا كان عليه ذكر الراوي بمجرّد ورود مدح فيـــه في قســـم الممدوحين، وذكره في الضعفاء بمجـــرّد ورود ذمّ فيه، كما تشاهـــد ذلك في بعض مصادر رجال العامة، مثل كتاب (الثقات)لابن حبان،

وكتاب الضعفاء للعقيلي، وكذا الأمر في رجال ابن داود، حيث إنّ الجزء الأوّل من كتاب ابن داود في مَنْ ورد فيه أدنى مدح، وإن وردت فيه ذموم كثيرة ولم يعمل بخبره، والجزء الثاني من كتابه في مَنْ ورد فيه أدنى ذمّ، وإن كان أوثق الثقات وعمل بخبره.

ولأجل ذلك ذكر بريدًا العجلي مع جلالته في الثاني، كما ذكر هشام ابن الحكم فيه أيضًا؛ لأجل ورود ذمّ ما فيه، وهو كونه من تلاميذ أبي شاكر الزنديق[٢٢].

ولكن العلّامة قام ـ كما هو شأن المحقّق الفقيه ـ بالجمع بين النصوص والترجيح، فإن رَجَّحَ المَدْحَ ذَكَرَهُ في الأوّل، وإنْ رَجَّحَ الذمَّ أو توقَّف فيه ذَكَرَهُ في الثاني.

وهذا أمر لم يسبق العلامة فيه أحد من علمائنا بل علماء الفريقين، فللّه درّه وعليه أجره.

وثانيًا: إنّ العلّامة قام بعملية التجميع بين النصوص الرجالية.

ومقصوده في ذلك ـ كما قال في مقدّمة الكتاب[٢٣] ـ ليس إلّا تسهيل الأمر على الذي اشتغل بالفقه، وعمليّة استنباط الأحكام الشرعية، مستندًا إلى الروايات، فهو يريد التعرّف ـ في زمان قليل ـ على الراوي بما ورد فيه من الجرح والتعديل، وهل يعمل برواياته أو لا؟

فهذا أمر لا يتيسّر بسهولة لمن يريد المراجعة إلى المصادر الرجاليّة، أعني رجال النجاشي، ورجال الشيخ وفهرسته، ورجال الكشي، ورجال ابن الغضائري.

فإنّه بعد مراجعةِ هذه المصادر ـ مع ما فيها من المشقّة[٢٤] ـ لا يمكن الحكم على الراوي بكونه ثقة أو ضعيفًا، فإنّ النجاشي وثّق بعض الرواة

في غيــر تراجمهم، بل لم يترجم عدّة من الــرواة مستقلًّا، ولكن وثّقهم في تراجم غيرهم.

هــذا من ناحية، ومن ناحيــة أخرى فإنَّ وثاقة بعض الــرواة أو ضعفهم لم ترد في هــذه المصادر، فكم من رجل يمكن توثيقه أو تضعيفه ممّا ورد في كتاب غيبة الشيخ قدس سره أو مشيخة الصدوق قدس سره.

فأمّا العلامة قدس سره فقد سهّل الأمر لمن يريد التعرّف على حال الرواة من ناحية الجرح والتعديل.

ثالثًا: المشتغل بالبحوث الفقهية يحتاج في البحث الرجالي إلى البحث عن الأسانيــد، فلو علمنا أنّ زرارة ثقــة، ولكن لم ندرِ ما حال إسناد الصدوق قدس سره إليه في (من لا يحضره الفقيه)؟، لا يمكننا الحكم بصحّة الخبر.

والعلامة الحلي قدس سره ذكر في خاتمة كتابه مشيخة الصدوق قدس سره في (الفقيه)، وهكــذا مشيخة الشيــخ قدس سره في التهذيــب ،وحَكَمَ على الطــرق والأسانيد بالصحّة والضعف.

ولم يسبق العلامة قدس سره ـ فيما نعلم ـ أحد من أعلام الطائفة في هذا الأمر.

ورابعًا: إنّ كتاب (خلاصة الأقوال) لم يشتمل على نصوص الجرح والتعديل المذكورة في المصادر الرجاليّة التي بأيدينا فحسب، بل إنّه مشتمل على ما هو مذكور في المصادر الرجاليّة التي ليست بأيدينا اليوم.

قال المحقّقُ التستريُّ: جعل الخلاصة من المدارك مطلقًا كما فعلوا ـ حيث ينقلون عباراته كما ينقلون من الكشّي و النجاشي و رجال الشيخ و فهرسته و ابــن الغضائــري ـ فغير حسن في كلّ موضع، و إنّما يحسن في ما لم نقف علــى مستنده، كما فــي ما ينقل من جزء من رجال العقيقي و جزء من رجال ابــن عقــدة و جزء من ثقات كتــاب ابن الغضائري و من كتــاب آخر له في

المذمومين لم يصل إلينا ـ كما يظهر منه في سليمان النخعي ـ ومن كتابه الواصل إلينا ممّا ليس موجودًا في نُسَخِنا[٢٥].

وخامسًا: إنّ النسخ التي كانت عند العلامة ﷺ من المصادر الرجاليّة الموجودة كانت من أصحّ النسخ في هذه المصادر.

قال المحقّقُ التستريُّ: كان عنده [أي العلامة] النسخة الكاملة من النجاشي، و أكمل من الموجود من ابن الغضائري، كما في ليث البختري، و هشام بن إبراهيم العباسي، و محمّد بن نصير، و محمّد بن أحمد بن محمّد بن سنان، و محمّد بن أحمد بن قضاعة، و محمّد بن الوليد الصيرفي، و المغيرة بن سعيد، و نقيع بن الحارث، و أحمد بن هلال العبرتائي، و أحمد بن القاسم بن طرخان، و جابر بن يزيد الجعفي، و الحسن بن علي بن زكريا، و الربيع بن زكريا الورّاق، و سليمان بن زكريا الديلمي، و عبد الحميد بن أبي الديلم، و عبد الكريم بن عمرو، وعليّ بن أبي حمزة[٢٦].

وقال أيضًا: لم يصل إلينا شيء من تلك الكتب مصحّحة، حتّى رجال الشيخ و فهرسته والنجاشي، و إنّما وصلت هذه الثلاثة مصحّحة إلى ابن طاوس والعلامة وابن داود، بل صرّح الأخير في مواضع بكون الفهرست و رجال الشيخ عنده بخط الشيخ. و أمّا بعدهم، فلا، حتّى زمن التفريشي و الميرزا، بدليل اختلافهم في النقل عنها، ووجود عبارات محرّفة في جميع نسخهم منها.

فعدم ذِكر العلامة لآدم بن المتوكّل وسعيد بن غزوان وعيسى بن راشد، و عدم نقل ابن داود فيهم توثيقًا يدلّ على أنّهم كانوا مهملين في نسخهما من النجاشي، و به صرّح ابن داود في الأوّل منهم. و نقل التفريشي و جمع آخر فيهم التوثيق من نسخهم لا عبرة به. كما أنّ توثيقهما لمن كانت نسخنا خالية

عن توثيقه ـ كالحسن بن السري ـ حجّة[٢٧].

سادسًا: إنَّ البحثَ في كتاب (خلاصة الأقوال) بحثٌ رجاليٌّ بحت، فلأجله لم يتعرّض العلامة قدس سره في الخلاصة إلى الكتب ومصنّفات الرواة والطرق إليها.

سابعًا: قلنا إنَّ مقصود العلّامة قدس سره تسهيل الأمر على الذي اشتغل بالفقه، فلأجله لم يبحث في الخلاصة عن أحوال المتأخّرين والمعاصرين، بل جعل ذلك موكولًا إلى كتابه الكبير، أعني (كشف المقال في معرفة الرجال).

جهود حول خلاصة الأقوال وتأثيره في المصادر

نبحث هنا عمّا يرتبط بكتاب خلاصة الأقوال من حيث ما أُلّفَ حوله ومدى تأثيره في المصادر الرجاليّة، وذلك في أمرين:

١. جهود حول خلاصة الأقوال

إنّ اشتمال كتاب (خلاصة الأقوال) على لبّ مطالب المصادر الرجاليّة، واشتماله على ما ليس في المصادر الأوّلية المتوافرة عندنا ـ كاشتماله على رجال ابن الغضائري ـ يوجب أن يكون الكتاب موردًا لعناية علمائنا، فقد كتب بشأنِ خلاصة الأقوال ستّة أقسام من الكتب: الحواشي، والترتيب، والمستدرك، والمنتخب، والنظم، والترجمة.

أ. الحواشي:

١. الحاشية عليه: لفخر المحقّقين

لم يذكرها أحد، إلا أنّ الكلباسي ذكرها ونقل عنها تعليقة[٢٨].

٢. الحاشية عليه: للشهيد الثاني قدس سره[٢٩]

ولعلّها أشهر تعليقات خلاصة الأقوال.

٣. الحاشية عليه: للسيّد محمّد بن عليّ بن الحسين بن أبي الحسن العاملي صاحب المدارك[٣٠].

٤. الحاشية عليه: للشيخ عزّ الدين الحسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي الجبعي[٣١].

٥. الحاشية عليه: للشيخ البهائي[٣٢].

٦. الحاشية عليه: للعلّامة المجلسي[٣٣].

٧. الحاشية عليه: للشيخ محمّد بن الحسن بن زين الدين الشهيد المعروف بالشيخ محمد السبط[٣٤].

٨. الحاشية عليه: لعلم الهدى محمّد بن محمّد محسن الفيض الكاشاني[٣٥].

٩. الحاشية عليه: للمولى عبد الله التستري[٣٦].

١٠. الحاشية عليه: للقاضي نور الله الشهيد التستري[٣٧].

١١. الحاشية عليه: للسيد علاء الملك بن عبد القادر الحسيني المرعشي القزويني[٣٨].

١٢. الحاشية عليه: للشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي[٣٩].

١٣. الحاشية عليه: للشيخ مساعد بن بديع بن الحسن الحويزي[٤٠].

١٤. الحاشية عليه: للسيّد علي بن عبد الحميد الحسيني النيلي النجفي[٤١].

١٥. الحاشية عليه : للسيّد ماجد بن هاشم البحراني[٤٢].

ب. ترتيب الكتاب

كان ترتيب عناوينه مخالفًا للطريقة المألوفة من مراعاة الترتيب في جميع الحروف، فقد قام جماعة من علمائنا بترتيب عناوينه حسب جميع الحروف: الأوّل والثاني والثالث، وهكذا بقية الحروف، وهي:

١. نهاية الآمال في ترتيب خلاصة الأقوال: لنور الدين عليّ بن حيدر

المنعـل القمـي[٤٣].

٢. ترتيـب خلاصة الأقوال: للمولـى عزيز الله أكبر ولد المولى محمّد تقي المجلسي الأصفهاني ذكره حفيده الميرزا حيدر عليّ في إجازته الكبيرة[٤٤].

٣. ترتيب خلاصة الأقوال: للشيخ فخر الدين الطريحي النجفي[٤٥].

٤. ترتيب خلاصة الأقوال: للميرزا محمّد جواد.

وهو مطبوع في إيران سنة ١٣١٢ هـ[٤٦].

٥. ترتيب خلاصة الأقوال في معرفة الرجال:

وقد قام بترتيبها ـ بعد أن صحّحها بمقابلة أربع نسخ خطية ـ قسم الحديث فـي مجمع البحوث الإسلامية، بمدينة مشهد المقدّسة. والكتاب مطبوع سنة ١٣٨١ ش، في ٥٠٦ صفحة.

ج. المستدرك

١. مستدرك خلاصة الأقـوال: لصدر الأفاضل الميرزا لطف عليّ بن محمد كاظم التبريزي الشيرازي الطهراني[٤٧].

د. التلخيص

١. مختصر خلاصة الأقوال: للشيخ الشهيد الثاني قدس سره[٤٨].

٢. الوجيزة في الرجال: لمحمّد رضا بن إسماعيل الموسوي الشيرازي

وهو مطبوع سنة ١٢٧٦ هـ في هامش مدائن العلوم[٤٩].

هـ. النظم

١. ملخص المقال في نظم مختصر خلاصة الأقوال في معرفة أسماء الرجال: للشيـخ عبد الرحيم بن الشيخ عبد الحسين بن الشيخ محمد حسين الطهراني الأصفهاني الحائري صاحب الفصول[٥٠].

٢. خلاصة الخلاصة: للشيخ محمد الجواد بن محسن الخراساني الحولاتي لخّص فيها خلاصة الأقوال، ونظم ما لخّصه في ٦٠٠ بيتٍ، وسمّاه (خلاصة الخلاصة)، وطبع في طهران مع توضيحات وجيزة خلال السطور[٥١].

و. الترجمة

١. ترجمة خلاصة الأقوال إلى الفارسية: لمحمّد باقر بن محمد حسين التبريزي[٥٢].

هذا ما عثرنا عليه من المؤلّفات بشأنِ (خلاصة الأقوال)، فلعلّ الباحث المتتبّع ـ ولا سيّما مع الدقّة في نسخ خلاصة الأقوال الخطّية ـ يجد أكثر من ذلك؛ ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾ (سورة الطلاق١).

٢. النقل عن خلاصة الأقوال في مصنّفات أصحابنا

كَثُرَ النقلُ عن الخلاصة في مصادر كثيرة من أعلام الشيعة، فقهيةً كانت أم رجاليةً، ولكن هناك جماعة اعتمدوا عليه أكثر من غيرهم، وهم ـ حسب الترتيب الزمني ـ :

أ. المحقّق الأردبيلي (المتوفّى ٩٩٣ هـ)[٥٣].

ب. صاحب المدارك (المتوفّى ١٠٠٩ هـ)[٥٤].

ج. صاحب المعالم (المتوفّى ١٠١١ هـ)[٥٥].

د. الشيخ محمّد حفيد الشهيد الثاني (المتوفّى ١٠٣٠هـ)[٥٦].

هـ. السيّد مصطفى التفرشي (المتوفّى ١٠٤٤ هـ)[٥٧].

و. السيّد أحمد العلوي العاملي (المتوفّى قبل سنة ١٠٦٠ هـ)[٥٨].

ز. الملا صالح المازندراني(المتوفّى ١٠٨١ هـ)[٥٩].

ح. الحرّ العاملي (المتوفّى ١١٠٤ هـ)[٦٠].

ط. العلامة المجلسي (المتوفّى ١١١١ هـ)[٦١].

ي. المحقّق الخواجوي(المتوفّى ١١٧٣ هـ)[٦٢].

ك. الشيخ أبو عليّ الحائري (١٢١٦ هـ)[٦٣].

ل. المحقّق النراقي (١٢٤٥هـ)[٦٤].

م. المحدّث النوري (١٣٢٠ هـ)[٦٥].

وقد يقال: إنّ دأب ابن داود في ما لا يرمز لمستنده هو ما نقله العلّامة في خلاصة الأقوال[٦٦].

ومنه يظهر الإقبال الكبير على الكتاب منذُ عصر العلّامة.

النسخ الموجودة من خلاصة الأقوال

إنَّ كتاب (خلاصة الأقوال) لاختصاره واشتماله على لبّ ما في المصادر الرجاليّة من الجرح والتعديل كان محطّ الأنظار، فلأجله كثرتْ نُسَخُهُ، بحيث لا تجد مكتبة من المكتبات الشيعية ـ بل الإسلامية وغيرها ـ إلّا وفيها نسخة أو نسختان أو أكثر من ذلك.

وتوجد نُسَخٌ كثيرةٌ من هذا الكتاب مذكورة في فهرست فنخا[٦٧]، وغيره[٦٨].

٦. كتاب الرجال لابن داود

نبحث عن هذا الكتاب في ضمن أمور:

اسم الكتاب

المشهور أنّه ليس له اسم معيّن بل هو كتاب الرجال، وقد صرّح به كثير من أعلام الطائفة[٦٩].

وسمّاهُ المحقّق الطهراني: كشف المقال في معرفة أحوال الرجال للشيخ

تقي الدين الحسن بن عليّ بن داود الحِلّي، كذا ذكره وسمّاه الشيخ نظام الدين الساوجي تلميذ الشيخ البهائي، في كتابه نظام الأقوال، عند عدّه لكتب الرجال، ثمّ عند ذكره إسناده إليها[٧٠].

ولكن أورد المحقّق الطهراني نفسه على ذلك بأنّ عنوانه المشهور به هو رجال ابن داود، مع أنّ أستاذه العلامة[٧١] سمّى كتابه الكبير في الرجال كشف المقال ـ كما يأتي ـ، فبعيد أن يسمّي التلميذ أيضًا كتابه بهذا الاسم؛ والله أعلم[٧٢].

وقال في موضع آخر: لعلّ الساوجي رأى نسخة منه مكتوباً عليها ذلك بخطّ كاتبها، أو اشتبه فيها بتأليف العلّامة الحِلِّيّ[٧٣].

موضوع الكتاب

هو كتاب مختصر ذكر فيه ابن داود خلاصة ما في المصادر الرجالية من الجرح والتعديل حول الرواة.

قال ابن داود في مقدّمة الكتاب: «إنّي لمّا نظرت في أصول الفتاوى الفقهية وفروعها النظرية، وحاولت الخلاص من الشبهات التقليدية، واتباع ما نشأت عليه من الفتاوى المحكية، اضطررت إلى سبر الأحاديث المروية عن الأئمة المهدية، والدخول بين مختلفها على الطريقة المرضية في القواعد الأصولية، واعتبار ما استنبطه الأصحاب منها من الفتاوى الفرعية، لأصطفي الموافق للحقّ في الروية، وأطرح المخالف بالكلّية، رأيت من لوازم هذه القضية النظر في الأحاديث الإمامية ورجالها المرضية وغير المرضية، فصنّفت هذا المختصر جامعًا لنخب كتاب الرجال للشيخ أبي جعفر، والفهرست له، وما حقّقه الكشي والنجاشي، وما صنّفه البرقي والغضائري وغيرهم»[٧٤].

وكيف كان، هو يحتوي على ذكر ما يبلغ ٢٤٦٧ عنوانًا ولكن بعضها مكرّر.

ترتيب الكتاب

بَيَّنَ ابن داود ترتيبَ الكتاب في المقدّمة بقوله: «وبدأت بالموثّقين، وأخّرت المجروحين؛ ليكون الوضع بحسب الاستحقاق والترتيب بالقصد لا بالاتّفاق، ورتّبته على حروف المعجم في الأوائل والثواني، فالآباء، على قاعدة تقود الطالب إلى بغيته، وتسوقه إلى غايته، من غير طول وتصفح للأبواب، ولا خبط في كتاب.

وضَمَّنْته رموزًا تغني عن التطويل، وتنوب عن الكثير بالقليل. وبيّنت فيها المظانّ التي أخذت منها، واستخرجت عنها، فالكشي «كش»، والنجاشي «جش»، وكتاب الرجال للشيخ «جخ»، والفهرست «ست»، والبرقي «قي»، وعليّ بن أحمد العقيقي «عق»، وابن عقدة «قد»، والفضل بن شاذان «فش»، وابن عبدون «عب»، والغضائري «غض»، ومحمّد بن بابويه «يه»، وابن فضّال «فض».

وبيّنت رجال النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام فكلّ من أعلمت عليه برموز واحد منهم فهو من رجاله، ومن روى عن أكثر من واحد ذكرت الرمز بعددهم، فالرسول صلى الله عليه وآله «ل» وعليّ عليه السلام «ي» والحسن عليه السلام «ن»، والحسين عليه السلام «سين»، وعليّ بن الحسين عليه السلام «ين»، ومحمّد بن عليّ الباقر عليه السلام «قر»، وجعفر بن محمّد الصادق عليه السلام «ق»، وموسى بن جعفر الكاظم عليه السلام «م»، وعليّ بن موسى الرضا عليه السلام «ضا»، ومحمّد بن عليّ الجواد عليه السلام «د»، وعليّ بن محمّد الهادي عليه السلام «دي»، والحسن بن عليّ العسكري «كر»، ومن لم يَرْوِ عن واحد منهم عليهم السلام «لم».

وهـذه لجّة لم يسبقني أحد من أصحابنا ـ رضي الله عنهم ـ إلى خوض غمرها، وقاعدة أنا أبو عذرها. فالله ـ تعالى ـ يوفّقني لإتمام المرام، ويجعله وسيلة إلى سلامة دار السلام؛ بمحمّد وآله الكرام»[٧٥].

ثمّ إنّه في مقدّمة رجاله ذكر طرقه إلى المشايخ، فذكر طريقه إلى الشيخ الطوسي، والصدوق، والمفيد، وسلار، والسيّد المرتضى، وأبي الصلاح الحلبي، والنجاشي، والكشي ـ رحمهم الله ـ

ثمّ ذكر ابن داود في خاتمة الجزء الأوّل فوائد، وكذا الجزء الثاني.

مصادر رجال ابن داود

لا بدّ من التعريف بالمصادر التي أفاد منها ابن داود في مباحثه الرجالية كي نعرف دور كلّ مصدر وقيمته في البحث الرجالي، ونعرف أيضًا أقسام المصادر من حيث ترتيبها واشتمالها على النصوص والمباحث، ونعرف أيضًا المصادر التي وصلت إلينا، والمصادر التي لم تصل إلينا، فنقول:

قال ابن داود في بيان مصادره ورموزها: «وضمنته رموزًا تغني عن التطويل، وتنوب عن الكثير بالقليل، وبيّنت فيها المظانّ التي أخذت منها، واستخرجتُ عنها:

فالكشي «كش»، والنجاشي «جش»، وكتاب الرجال للشيخ «جخ»، والفهرست «ست»، والبرقي «قي»، وعليّ بن أحمد العقيقي «عق»، وابن عقدة «قد»، والفضل بن شاذان «فش»، وابن عبدون «عب»، والغضائري «غض»، ومحمّد بن بابويه «يه»، وابن فضّال «فض»»[٧٦].

فيمكن تنويع مصادره إلى قسمين:

القسم الأوّل: المصادر الموجودة

القسم الثاني: المصادر المفقودة

أمّا القسم الأوّل، فهي:

١. كتب الشيخ الطوسي قدس سره

هي تارة من فهرسته ـ والنقل عنه كثير ـ، وتارة أخرى في رجاله ـ والنقل عنه كثير أيضًا ـ، وثالثة من كتاب الغيبة[٧٧]، ورابعة من كتاب الاستبصار[٧٨].

ثمّ إنّ ما نقله ابن داود عن الكشي ليس من أصل كتاب رجال الكشي، بل إنّه من كتاب اختيار الشيخ قدس سره من رجال الكشي، فلا بدّ من ذكره في كتب الشيخ الطوسي قدس سره التي ينقل عنها ابن داود في كتاب الرجال، إلا أنّه ـ ومن باب التسامح ـ ذكرناه بعنوان مستقلّ.

٢. فهرست النجاشي: المشتهر اليوم برجال النجاشي

نقل ابن داود عنه في تراجم كثيرة.

٣. رجال البرقي.

٤. رجال الكشي.

أكثر ابن داود النقل عن رجال الكشي، بل أغلب الروايات التي نقلها في كتابه هذا حول الرجال ليس لها مصدر إلا هذا الكتاب.

٥. كتب الشيخ الصدوق قدس سره

نقل ابن داود عن الشيخ الصدوق قدس سره في موارد قليلة.

وهذا في الأكثر عن مشيخة كتاب من لا يحضره الفقيه.

٦. معالم العلماء

تأليف محمّد بن عليّ بن شهرآشوب السروي المازندراني.

ينقــل ابن داود عن هذا الكتاب في موضعين في القسم الثاني من كتاب الرجال[٧٩].

وأمّا القسم الثاني ـ أي المصادر المفقودة اليوم ـ فهي:

١. كتب ابن الغضائري

قــد أكثــرَ ابن داود النقل عــن ابن الغضائري، وأكثــرُ النقل كان من كتابه في الضعفاء فيما يظهر.

وأمّــا المــوارد التي ينقل فيها ابن داود عن ابــن الغضائري – إلا أنّها ليست ظاهرًا ـ فهي من كتاب الضعفاء[٨٠].

٢. رجال ابن عقدة

قد نقل ابن داود عنه في تراجم كثيرة.

٣. رجال العقيقي

نقل ابن داود عن العقيقي ـ وهو أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عليّ بن محمّد بن جعفر ـ في تراجم متعدّدة.

٤. كتاب البشرى

تأليف أحمد بن موسى بن جعفر بن طاوس الحلي. إذ نقلَ ابن داود عن هذا الكتاب في ترجمة الحسين بن أبي العلاء الخفاف[٨١].

بل قــال في ترجمة السيّد ابــن طاوس نفسه: أكثر فوائــد هذا الكتاب ونكته من إشاراته وتحقيقاته ـ جزاه اللّه عنّي أفضل جزاء المحسنين ـ[٨٢].

كما أنّه نقل عن بعــض مشايخه أيضًا ولم يسمّه، وهذا في ترجمة حمّاد بن صمحة حيث قال: كذا رأيته في خط بعض مشايخنا[٨٣].

ثمّ الظاهر أنّ ابن داود قد أخذ من العلّامة الحِلّيّ، ويقال: إنّ دأب ابن داود في ما لا يرمز لمستنده هو ما نقله العلّامة في خلاصة الأقوال[٨٤].

ثـمّ إنّ ابن داود قد أفاد مـن بعض مصادر العامة، فنقل عن الدارقطني[٨٥] في ترجمة بريد بن معاوية العجلي: وهذا من كتابه المؤتلف والمختلف[٨٦].

ونقل عنه أيضًا في ترجمة عبد خير الخيواني[٨٧].

كما نقل عن الحازمي[٨٨] في كتاب العجالة، وذلك في عدة تراجم، مثل:

أ. الحصين بن مخارق[٨٩].

ب. عبد الأعلى مولى آل سام[٩٠].

ج. عبد اللّه بن محمّد البلوي[٩١].

خصائص رجال ابن داود

كتاب الرجال لابن داود يشتمل على خصائص لعلك لا تجدها في غيره، أو تجدهـا في مصادر أخـرى، إلا أنّ رجال ابن داود حائز على فضيلة السبق في هذه الخصائص.

فنحن ـ بحول اللّه وقوّته ـ نشير إلى هذه الخصائص:

أوّلًا: إنّ ابـن داود قـام بالتفريق بين الرواة ـ بحسـب جرحهم وتعديلهم ـ في كتاب واحـد، وملاكه في التقسيم بحسـب ورود الجرح والتعديل في الراوي، فهو يذكـر الراوي بمجرّد ورود مدح فيه ـ وإن وردت ذموم كثيرة أيضًا فيه ـ أو إهماله في القسم الأوّل المختصّ بالممدوحين والمهملين، ويذكره في القسم الثانـي بمجرّد ورود ذمّ فيه أو جهالته ولو كان أوثق الثقات وعمل بخبره، كما تشاهد ذلك في بعض مصادر رجال العامة، مثل كتاب الثقات لابن حبان وكتاب الضعفاء للعقيلي.

فلأجله ترى أنّه ذكر بريداً العجلي مع جلالته في الثاني[٩٢]، كما ذكر هشام بن الحكم فيه أيضًا لأجل ورود ذمّ ما فيه، وهو كونه من تلاميذ أبي شاكر الزنديق[٩٣].

نعـم، هو وإن ذكر بعـض الثقات في الجزء الثانـي ـ وذلك بمجرّد ورود أدنى ذمّ فيه ـ إلا أنّه أشار إلى مختاره في البحث، كما هو الحال في:

١. قـال في إبراهيـم بن سليمان بن عبـد الله بن حيـان النهمي: ذكرناه فـي الثقات لتوثيق الكشي والنجاشي والشيخ له، ولكن الغضائري ضعّفه، والتوثيق أظهر[٩٤].

٢. قـال في أحمد بـن محمّد بن خالد بن عبد الرحمـن بن محمّد بن عليّ البرقـي ـ بعد حكاية قـول النجاشي: كان ثقة في نفسه يروي عن الضعفاء ويعتمـد المراسيل. صنّف كثيـراً ـ: وذكرته في الضعفاء لطعن «غض» فيه. ويقوّي عندي ثقتَـه مَشيُ أحمد بن محمّد بن عيسى في جنازته حافياً حاسرًا تنصّلاً ممّا قذفه به[٩٥].

وثانيًا: إنّ ابن داود قام بعملية التجميع بين النصوص الرجالية.

ومقصـوده فـي ذلك ـ كما قال فـي مقدّمة الكتـاب[٩٦] ـ تسهيل الأمر لتقويم أسانيد الروايات على الذي اشتغل بالفقه، وعملية استنباط الأحكام الشرعيـة مستندًا إلـى الروايات، فهو يريد التعرّف ـ فـي زمان قليل ـ على الراوي بما ورد فيه من الجرح والتعديل.

فهـذا أمر لا يتيسّر بسهولة لمن يريد المراجعة إلى المصادر الرجالية، أعني رجـال النجاشي، ورجـال الشيخ وفهرستـه، ورجال الكشـي، ورجال ابن الغضائري.

فإنّه بعد الرجوع إلى هذه المصادر ـ مع ما فيها من المشقّة[٩٧] ـ لا يمكن الحكـم على الراوي بكونه ثقـة أو ضعيفًا، فإنّ النجاشي وثّق بعض الرواة فـي غير تراجمهم، بل لم يترجم عدّة من الـرواة مستقلًا، ولكنَّه وثّقهم في تراجم غيرهم.

وثالثًا: المشتغل بالبحوث الفقهية يحتاج في البحث الرجالي إلى البحث عن الأسانيد، فلو علمنا أنّ زرارة ثقة، ولكن لم ندر ما حال إسناد الصدوق قدس سره إليه في من لا يحضره الفقيه، فلا يمكننا الحكم بصحّة الخبر.

وابن داود الحلي ذكر في خاتمة كتابه مشيخة الصدوق قدس سره في الفقيه، وهكذا مشيخة الشيخ قدس سره في التهذيبين، وحَكَمَ على الطرق والأسانيد بالصحّة والضعف.

ورابعًا: إنّ رجال ابن داود لم يشتمل على نصوص الجرح والتعديل المذكورة في المصادر الرجالية التي بأيدينا وحسب، بل إنّه مشتمل على ما هو مذكور في المصادر الرجالية التي لم تكن بأيدينا اليوم.

وقد سبق كلام المحقّق التستري في ذلك في البحث عن خلاصة الأقوال. فراجع[٩٨].

وخامسًا: إنّ النسخ التي كانت عند ابن داود من المصادر الرجالية الموجودة كانت من أصحّ النسخ من هذه المصادر.

وقد سبق كلام المحقّق التستري في ذلك أيضًا في البحث عن خلاصة الأقوال. فراجع.

وسادسًا: إنّ البحث في كتاب رجال ابن داود بحث رجالي بحت، فلأجله لم يتعرّض ابن داود في رجاله إلى الكتب ومصنّفات الرواة والطرق إليها.

وسابعًا: إنّ ابن داود لم يجمع بين نصوص المصادر الرجالية فقط بل قد يرجّح قولاً على قول ورأيًا على رأي، كما أنّه قد أشار إلى الاشتراك أو الاختلاف.

الفروق بين خلاصة الأقوال ورجال ابن داود

إنّ كتاب خلاصة الأقوال وإن كان يشبه رجال ابن داود في أنّهما مرتَّبان على قسمين، ولعلّ هذا يوهم ـ في بادئ النظر ـ أنّ الكتابين من سلك واحد[٩٩]، وأنَّ الاختلاف بينهما جزئي من قبيل الاختلاف في وثاقة رجل أو ضعفه، إلا أنّ الفرق بينهما أعمق من ذلك. وقد أشار إليه المحقّق التستري في كلام طويل[١٠٠]، وقال ـ ما نصّه ـ: بين خلاصة العلامة وكتاب ابن داود أيضًا فروق منها:

الفرق الأوّل: أنّ القسم الأوّل من الخلاصة مختصّ بمن يعمل بروايته، والثاني بمن لا يعمل، وهذا نصّه: «الأوّل في من أعتمد على روايته، أو ترجّح عندي قبول قوله، والثاني في من تركت روايته أو توقفت فيه». وكما يذكر الإمامي الممدوح في الأوّل لعمله بروايته، يذكر فيه فاسد المذهب الذي كان من أصحاب الإجماع، أو من مثلهم لعمله بروايته أيضًا، كابن بكير وعليّ بن فضّال. وأمّا الموثّقون الذين ليسوا كذلك، فَيُعَنْوِنُهم في الثاني، لعدم علمه بخبرهم.

فاعتراض الشهيد الثاني وغيره عليه: بأنّه لِمَ عدّ ابن بكير وابن فضّال في الأوّل وهو يعنون الموثّقين في الثاني؟ في غير محلّه.

وأمّا ذكره يحيى أبا بصير الأسدي في الثاني، مع أنّه قال: «يعمل بروايته»، فالظاهر أنّه كان متردّداً فيه، فَعَنْوَنَه هناك ثُمَّ رجّح العمل بخبره.

وبالجملة موضوع قسمه الأوّل «من يعمل بروايته»، والثاني «من لم يعمل بروايته». وأمّا من توقّف فيه، فإن كان لتوقّفه في طريق مدحه يذكره في الأوّل، كما في إسماعيل بن الخطاب، وفي طريق جرحه يذكره في الثاني كما في إسماعيل بن عمّار. وكذا لو كان مُخْتَلَفًا فيه، وتوقّف في ترجيح

المدح أو القدح.

وممّا ذكرنا يظهر لك قصور عبارته عن مراده في قوله المتقدّم: «أو توقّفت فيه».

وأمّا الجزء الأوّل من كتاب ابن داود، فلمن ورد فيه أدنى مدح، ولو مع ورود ذموم كثيرة أيضا فيه ولو لم يعمل بخبره. ويذكر من ورد فيه أدنى جرح في الثاني ولو كان أوثق الثقات وعمل بخبره، فذكر بريدًا العجلي مع جلالته في الثاني، فقال: وإنّي لأنفس به أن يذكر بين الضعفاء، ولو لا التزامي أن أذكر كل من غمز فيه أحد من الأصحاب لما ذكرته هنا. وذكر في الثاني أيضًا هشام بن الحكم، وقال: لا مراء في جلالته لكن البرقي نقل فيه غمزًا بمجرّد كونه من تلاميذ أبي شاكر الزنديق.

واعتراضهم عليه «بأنّه لم يعنون مثله ممّن ترجح مدحه فيه؟» في غير محلّه.

الفرق الثاني: أنّ العلّامة لا يُعنون مُخْتَلَفًا فيه في القسمين، بل إن رجّح المدح يذكره في الأوّل، وإن رجّح الذم أو توقّف يذكره في الثاني. وأمّا عنوانه لكوكب الدم فيهما فلاحتماله تعدّده، حيث إن الكشّي قال: أبو يحيى الموصلي كوكب الدم، وابن الغضائري قال: زكريا أبو يحيى كوكب الدم. وكذلك الحال في أبي طالب الانباري، فعنون في الأوّل عبد الله بن أبي زيد الأنباري، وفي الثاني عبيد الله بن أبي زيد الأنصاري.

وابن داود يذكره فيهما، في الأوّل باعتبار مدحه، وفي الثاني باعتبار جرحه.

الفرق الثالث: أنّ العلّامة ما يأخذه من الكشّي أو النجاشيّ أو الفهرست أو رجال الشيخ أو ابن الغضائري، لا يذكر المستند، لكنه يعبّر بعين عباراتهم، حتّى في بعض المواضع التي لا مقتضي له، مثلًا إنّ النجاشي عنون أوّلًا عمرو

بن إلياس البجلي، ثمّ عنون ابن ابنه عمرو بن إلياس بن عمرو ابن إلياس وقال: «ابن ابن ذاك».

والعلامة لم يذكر الأوّل، لكونه مهملًا خارجًا عن موضوع كتابه، واقتصر على الثاني، لكونه ثقة، وعبّر أيضًا بعد نسبه بعبارة النجاشي «ابن ابن ذاك» مع أنّه في كلامه بلا معنى.

وأمّا ما ينقله عن غيبة الشيخ، أو عن ابن عقدة، أو العقيقي في ما وجد من كتابيهما فيصرّح بالمستند. كما أنّ الكشّي والنجاشي وابن الغضائري والفهرست ورجال الشيخ لو كانوا مختلفين في رجل، يصرّح بأسمائهم. وحينئذ يستكشف في عنوان قال شيئًا وسكت عن مستند أنّه مذكور في الكتب الخمسة ولو لم نقف عليه في نسخنا.

وأمّا ابن داود فيلتزم بذكر جميع من أخذ عنه، فلو لم يذكر المستند علم أنّه سقط من نسخته رمزه، إلّا في ما كان مشتبها عنده، فلا يرمز، فعبد اللّه البرقي كان مشتبهًا عنده في الكشّي بين «البرقي» و«الرقي» فعنون كليهما بلا رمز. ويحيى بن هاشم في النجاشي كان مشتبهًا عنده بين «ابن قاسم» و«ابن هاشم» فعنون كليهما بلا رمز. وأحكم بن بشار في الكشّي كان عنده مشتبهًا بين «الحكم» و«أحكم» فعنون كليهما بلا رمز. ومثله الخلاصة في أحكم، وفي سكين النخعي مع سليمان النخعي، وسفيان بن مصعب مع سيف بن مصعب، وعبد الرحمن بن عبد ربّه وعبد الرحيم بن عبد ربّه، فعنون كلًا منهم في كلّ منهما بدون تنبيه، وهو خطأ فاحش، حيث إنّه يوجب الإغراء بالجهل وتعدّد الواحد.

الفرق الرابع: أنّ العلّامة إنّما كان همّه بيان المدح أو القدح، دون بيان كونه من أصحابهم عليهم السلام أو غيرهم مع الاستقصاء، فترى من عدّه الشيخ في

الرجـال في أصحاب عـدّة منهم عليهم السلام وذكر مدحًـا أو قدحًا في موضع واحد منهم يقتصـر على ذلك الموضع وينقل عبارته فيـه، فيعترض عليه المتأخّرون غفلة عن حقيقة الحال.

وأمّا ابن داود فيلتزم بذكر جميع من عدّ فيه.

الفـرق الخامـس: أنّ العلامة يقتصر على الممدوحين فـي الأوّل. وابن داود يذكـر فيه المهملـين أيضًا، فقـال: «الجـزء الأوّل من الكتـاب في ذكر الممدوحين ومن لم يضعّفهم الأصحاب في ما علمته».

والمفهـوم منه: أنّه يعمل بخبـرٍ رواتُهُ مهملون لم يذكـروا بمدح ولا قدح، كمـا يعمل بخبـرٍ رُوَاتُهُ ممدوحون. وهو الحقّ الحقيـق بالاتّباع، وعليه عمل الأصحاب.

فنـرى القدماء كما يعملون بالخبر الذي رواته ممدوحون، يعملون بالخبر الذي رواته غيـر مجروحين، وإنّما يردّون المطعونين. فاستثنى ابن الوليد وابن بابويـه من كتاب نـوادر الحكمة لمحمّد بن أحمد بن يحيى ـ وكان مصنّفه يـروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيـل ولا يبالي عمّن أخذ ـ ما رواه عن محمّد بن موسى الهمداني، ومحمّد بن عليّ الهمداني، ومحمّد بن هارون، وغيرهم.

واستثنى المفيـد من شرائع عليّ بن إبراهيم حديثًـا واحدًا في تحريم لحم البعير.

فهـذا يدلّ على أنّ الكتب التي لم يطعنـوا في طريقها، ولم يستثنوا منها شيئًا، كانت معتبرة عندهم، ورواتها مقبولو الرواية إن لم يكونوا مطعونين من أئمة الرجال ولا قرينة، وإلّا فتقبل مع الطعن.

وقـال الشيخ في العدة: وكذلك القول فـي ما يرويه المتّهمون والمضعّفون، إن كـان هناك ما يعضّد روايتهم ويدلّ على صحّتها، وجب العمل به، وإن لم

يكن هناك ما يشهد لروايتهم بالصحّة، وجب التوقّف في أخبارهم؛ فلأجل ذلك توقّف المشايخ عن أخبار كثيرة هذه صورتها، ولم يرووها، واستثنوها في فهارسهم من جملة ما يروونه من التصنيفات.

بل المفهوم منه أنّه كما يكون الإجماع على العمل بالمهمل، يكون الإجماع على العمل بخبر الفاسق بالجوارح إذا كان ثقة في مجرّد الحديث، وبه فسّر عدالة الراوي.

وفرّق بينه وبين الشاهد، فقال: فأمّا من كان مخطئًا في بعض الأفعال أو فاسقًا بأفعال الجوارح، وكان ثقة في ما يرويه متحرّزًا فيها، فإنّ ذلك لا يوجب ردَّ خبره والعمل به؛ لأنّ العدالة المطلوبة في الرواية حاصلة فيه، وإنّما الفسق بأفعال الجوارح يمنع من قبول شهادته وليس بمانع من قبول خبره؛ ولأجل ذلك قبلت الطائفة أخبار جماعة هذه صفتهم.

نعم يمكن القول أنّه إذا تعارض خبران، رواة أحدهما مصرّح بتوثيقهم ورواه الآخر مهملون، يرجّح الأوّل عليه.

و ذكر الشيخ في وجوه الترجيح أربعة أشياء: موافقة دليل العقل والكتاب والسنّة والإجماع، ثم ما رواه العدل عن غيره.

هذه هي طريقة القدماء. وقد أحدثَ العلامةُ الطريقةَ الحادثةَ. والظاهرُ أنّ الأصلَ فيها شيخه في الرجال «أحمد بن طاوس» الذي كان يطعن في كثير من أخبار الكشّي بعدم ذكر من في طريقه في الرجال. ولم نقف على كتبه في الفقه، فلعلّه عبّر بمصطلحات الصحيح والحسن والقوي والضعيف، كالعلامة.

وأمّا المحقّق وإن كان احتمل بعضهم أنّه الأصل، إلا أنّ الذي يفهم من معتبره أنّ طريقته قريبة من القدماء.

وبالجملة طريقة القدماء أوّلًا الترجيح بالقرينة من دليل العقل أو النقل من الكتاب والسنّة والإجماع الشامل للشهرة المحقّقة، وفي ما ليس عليه قرينة العمل بالصحيح والحسن والمهمل. وأمّا الموثّق فلا يعملون به إلا إذا لم يعارضه خبر إمامي، ولو من المهمل، ولم تكن فتواهُم بخلافه. والضعيفُ لا يعملون به أصلًا.

ولكنّه ـ أي ابن داود الذي قلنا: يعنون في الأوّل المهملين لأنّه يعمل بخبرهم كالمدوحين ـ لا يستقصيهم، كما يستقصي المدوحين، بل من كان في ذكره إفادة ما.

كما أنّه لا يصرّح بالإهمال في من يُعَنْون منهم إلا في من توهّم فيه مدح، كما في آدم بن المتوكل، فقال: «جش» مهمل. وكما في الحسين بن أبي الخطاب، فقال: «كش» مهمل.

وأغرب الفاضل الداماد، فادّعى أنّ من أهمله النجاشي يكون حسناً، وقال: «فهم ابن داود هذه النكتة فيعنون مهمليه في الأوّل»، فانّه غلط في غلط في غلط.

فالنجاشيُّ أهملَ فارس بن حاتم الذي ضَمِنَ الهادي عليه السلام الجنّة لقاتله، وابن داود يعنون مهملي النجاشي وغير النجاشي ولا يعتقد مهمل النجاشي حسنًا، ولا يفرق بين مهمله ومهمل غيره، كما رأيت هنا[١٠١].

ما هو المقدّم من الخلاصة ورجال ابن داود في الاختلاف؟

اختُلف في بعض مواردِ الخلاصة ورجال ابن داود، فهنا نسأل أيّهما يكون المقدّم؟

قال المحقّق التستري ـ إجابة عن ذلك ـ: يمكن القول بتقدّم ابن داود في النقل عن كتابي الشيخ، حيث كانا عنده بخطّه، ولم يعلم كونهما عند العلامة كذلك، إلا أن يدلّ دليل من الخارج على اشتباهه.

فعنون العلامة عبد الله بن عمر. وقال ابن داود رآه بخطّ الشيخ عبد الله

ابــن عمرو. لكن الظاهر أنّه رأى في كلام الشيخ واو العطف، فتوهّم، فانّ الشيــخ قال: «عبد اللّه بــن عمر، وعبد الرحمن بن زرعــة، وعمر بن يحيى، وعمر بن هلال، كلّهم مجهولون»، بل المفهوم من العلامة أنّ نسخته من رجال الشيخ لم تكن بتلك الصحّة؛ إذ عنون عنه «عبد اللّه بن سبا» بدون اسم أب.

ونقــل ابن داود في محمّد بن إدريس الحنظلي عــن رجال الشيخ أنّه عامي المذهب، ونسخنا خالية منه، ويعلم خلوّ نسخة العلامة منه ـ كنسخنا ـ بعدم ذكــره عنــوان لرجل، ويشهد لصحّة نقل ابــن داود ـ مع كون نسخته بخطّ الشيخ ـ كون الرجل عاميًّا.

وبتقــدّم العلّامة في النقل عن النجاشي، فإنَّ الظاهــرَ أنَّ نسخةَ ابن داود منه كانت مشتبهة في بعض المواضع، كما تقدّم من عنوانه ليحيى بن قاسم وابن هاشم. ولم يعنون العلّامة عنه غير ابن هاشم، مع أنّه أضبط منه مطلقًا، وهــو كثير الخبــط. إلّا أنّ ذلك في ما لــم تقم قرينة علــى اشتباهه، كما فــي عنوانه عنه عبد اللّه بن أحمد بن نهيك وعبــد اللّه بن أحمد بن يعقوب ـ مُكَبَّــرًا ـ مع أنّهما عبيد اللّه ـ مُصَغَّرًا ـ لعنــوان النجاشي لهما فيه. واشتبه حيث إنّ النجاشي لم يعقد بينهما بابًا كــالفهرست.

وعنــون الخلاصة مروان بن عيسى أخذاً عــن النجاشي، مع أنّ فيه مروان بن مسلم.

وخلــط الخلاصة كثيرًا فــي إبراهيم بن سليمان بن أبــي داحة. وأمّا ابن داود، فاستقام[١٠٢].

جهود حول رجال ابن داود وتأثيره في المصادر

نبحــث هنا عمّا يرتبط بكتــاب الرجال من حيث ما أُلــفّ حوله، ومدى

تأثيره المصادر الرجالية، وذلك في أمرين:

أ. جهود حول رجال ابن داود

إنّ اشتمال كتاب رجال ابن داود على لبّ مطالب المصادر الرجالية، واشتماله على ما ليس في المصادر الأوّلية المتوفّرة عندنا ـ كاشتماله على رجال ابن الغضائري ـ يوجب لأن يصير الكتاب موردًا لعناية علمائنا، فقد علّق عليه عدّة من الأعلام، بحواشي منها:

١. الحاشية عليه للشهيد الثاني[١٠٣].

٢. الحاشية عليه للمولى عبد الله بن الحسين التستري[١٠٤].

٣. الحاشية عليه للميرزا محمّد بن سليمان التنكابني[١٠٥].

٤. الحاشية عليه للمولى شمس الدين محمّد الكشميري تلميذ الشيخ البهائي[١٠٦].

كما أنّه قد ألّف الشريف محمّد بن عليّ البغدادي ملحقات لكتاب الرجال، وقد عثرنا على نسختين من هذا الكتاب بخطّ المؤلّف[١٠٧].

ب. النقل عن رجال ابن داود في مصنّفات أصحابنا

قد كثر النقل عن رجال ابن داود في مصادر كثيرة من أعلام الشيعة فقهيةً كانت أم رجاليةً، ولكن هناك جماعة استندوا إليه أكثر من غيرهم، وهم ـ حسب الترتيب الزمني ـ:

أ. المحقّق الأردبيلي (المتوفّى ٩٩٣ هـ)[١٠٨]

ب. حفيد الشهيد الثاني (المتوفّى ١٠٣٠هـ)[١٠٩]

ج. السيّد مصطفى التفرشي (المتوفّى ١٠٤٤ هـ)[١١٠]

د. السيّد أحمد العلوي العاملي (المتوفّى قبل سنة ١٠٦٠ هـ)[١١١]

هـ ـ المولى صالح المازندراني (المتوفّى ١٠٨١ هـ)[١١٢]

و. المحدّث العاملي (المتوفّى ١١٠٤ هـ)[١١٣]

ز. العلامة المجلسي (المتوفّى ١١١١ هـ)[١١٤]

ح. الشيخ أبو عليّ الحائري (المتوفّى ١٢١٦ هـ)[١١٥]

ط. المحدّث النوري (المتوفّى ١٣٢٠ هـ)[١١٦]

ي. السيّد الأمين (المتوفّى ١٣٧١ هـ)[١١٧]

يا. الشيخ السبحاني[١١٨].

النسخ الموجودة من رجال ابن داود

عرفت ممّا سبق إلى الآن ـ ولاسيما فيما تقدَّم بعنوان جهود حول رجال ابن داود وتأثيره في المصادر ـ أنّ كتاب رجال ابن داود أيضًا مثل كتاب خلاصة الأقوال كان موضع اهتمام علمائنا ، فلأجله كثرت نسخُهُ في المكتبات، وتوجد (٧٩) نسخة منه في فهرست فنخا[١١٩].

الأمر الرابع: خصائص مدرسة الحلة الرجالية

يمكن معرفة خصائص مدرسة الحلة الرجالية على النحو الآتي:

١. تنويع الحديث

المشهور بين فقهائنا أنّ تنويع الحديث إلى الصحيح والحسن والموثّق والضعيف[١٢٠] اصطلاح لم يكن معروفًا لدى قدماء فقهاء الإمامية ، وعلماء الحديث منهم، فإنّ الخبر لديهم إمّا صحيح، وهو الذي احتفى بقرائن تفيد القطع أو الوثوق بصدوره عن المعصوم عليه السلام ، وإمّا ضعيف، وهو الذي لم يحتف بتلك القرائن.

قال صاحب المعالم: إنّ القدماء لا علم لهم بهذا الاصطلاح قطعًا، لاستغنائهم عنه في الغالب بكثرة القرائن الدالّة على صدق الخبر، وإذا أطلقت الصحّة في كلام من تقدّم فمرادهم منها الثبوت أو الصدق، وتوسّعوا في طرق الروايات، وأوردوا في كتبهم ما اقتضى رأيهم إيراده من غير التفات إلى التفرقة بين صحيح الطريق وضعيفه اعتمادًا منهم في الغالب على القرائن المقتضية لقبول ما دخل الضعف طريقه[١٢١].

وبهذا صرّح الشيخ يوسف البحراني[١٢٢]، والفيض الكاشاني[١٢٣].

ثمّ بحثوا عن مُحدِث هذا الاصطلاح.

فاختار صاحب المعالم: أنّه السيّد جمال الدين أحمد بن طاوس، فإنّه أول منوّع للحديث، وتبعه تلميذه العلّامة الحِلّيّ[١٢٤].

وهذا يظهر من المحدّث الحر أيضًا[١٢٥].

ولكن اختار الفيض الكاشاني أنّ أوّل من اصطلح على ذلك العلامة الحلي[١٢٦].

أمّا المحدّث البحراني فقد ردّد في كلامه بين العلامة، وشيخه ابن طاوس، ونقله عن جملة من أصحابنا المتأخّرين[١٢٧].

ولعلّ الأوّل أصحّ، لتصريح صاحب المعالم وغيره بوجود هذا الاصطلاح قبل زمن العلامة، ونسبته إلى أستاذه ابن طاوس، وهو الذي جمع الأصول الرجالية الخمسة في كتاب (حلّ الاشكال في معرفة الرجال).

ثمّ لا بأس بالإشارة إلى أنّه كيف حدث هذا الاصطلاح الجديد؟

فنقول: قد ألّف قدماء علماء الإمامية ـ زاد الله شرفهم ـ في حقل الرواية والرجال كتبًا كثيرة، إلّا أنّ أكثرها لم تصل إلينا، وتلفت ـ مع الأسف الشديد ـ بمرور السنين والعصور مع كثير من مصادرنا الآخر ولاسيّما

فـي هجوم العساكر السلجوقية ببغـداد في سنة ٤٤٧ هـ ،وإحراق كثير من المكتبات الشيعية بأيديهم الجائرة[١٢٨].

مـن جملتها مكتبة الشيعة التي أنشأها أبـو نصر سابور بن أردشير وزير بهـاء الدولة البويهي وكانت من دور العلم المهمّة في بغداد ، بناها هذا الوزير الجليـل والأديب الفاضل فـي محلّة بين السورين في الكـرخ سنة ٣٨١ هـ، علـى مثال بيت الحكمة الذي بناه هـارون الرشيد ، وكانت مهمّة للغاية ، إذ جمـع فيها هذا الوزير ما تفرّق من كتـب فارس والعراق، واستكتب تآليف أهل الهند والصين والروم، ونافت كتبها على عشرة آلاف كتاب من جلائل الآثار، وأكثرها نسخ الأصل بخطوط المؤلّفين.

قال ياقوت الحموي: وبها كانت خزانة الكتب التي وقفها الوزير أبو نصر سابور بن أردشير وزير بهاء الدولة بن عضد الدولة ، ولم يكن في الدنيا أحسن كتباً منها ، كانت كلّها بخطوط الأئمة المعتبرة وأصولهم المحرّرة[١٢٩].

وحيث كان الوزير سابور من أهل الفضل والأدب، أخذ العلماء يهدون اليه مؤلّفاتهم فأصبحت مكتبته من أغنى دور الكتب ببغداد ، وقد احترقت هذه المكتبـة العظيمة فيما احترق من محـال الكرخ عند مجيء طغرل بيك سنة ٤٤٧ هـ[١٣٠].

فعنـد القدماء كـان كتاب الحلبي الذي ألّف فـي عهد الصادق عليه السلام مثل كتـاب الكلينـي[١٣١]، فإنّهم لا يحتاجون إلـى مصطلـح الموثّق أو الحسن أو الصحيـح، إلّا أنّه بعد مـا جرى على الشيعة بما جـرى عليهم ـ كما مرّت الإشـارة إليه قبل أسطر ـ فتلفت القرائـن وضاعت الشواهد ، فاحتاجوا إلـى وضع مصطلح جديد؛ إذ لم يبق لهم ـ كما قال سيّدنا الأستاذ الزنجاني (مدّ ظلّه) ـ إلّا الراوي، فالبحث عندهم انحصر في الراوي فقط.

٢. التقسيم الثنائي للرواة

ألّــف علماء الفريقين بعض كتبهم الرجالية حسب ما ورد في الروايات من المــدح والذم، فقد ألّفوا كتبًا للثقــات والممدوحين خاصّة، كما ألّفوا كتبًا للضعفاء والمذمومين.

فمن مصادر علماء العامة مثل:

كتــاب الثقات لابــن حبان، وكتــاب الضعفاء لابن الجــوزي، وكتاب الضعفاء الكبير للعقيلي، وكتاب المجروحين لابن حبان.

وأمّا من مصادر أصحابنا الإمامية ـ زاد الله شوكتهم الربانية ـ مثل:

كتــاب الممدوحين و المذمومين لأحمد بن محمّد بــن عمّار[١٣٢]، و كتاب الممدوحــين و المذمومين لمحمّد بن أحمد بن داود بن عليّ القمي[١٣٣]، وكتاب الممدوحين و المذمومين لمحمّد بن عبد الله بن مهران الكرخي[١٣٤].

إلا أنّا نجد في كتب الحلِّيّين الجمع بين الممدوحين و المذمومين في كتاب واحد، كما هو الحال في كتاب الرجال لابن داود.

كما أنّنا نجد في كتب الحلِّيّين ما ليس له نظير قبله، وهو تنظيم الرواة حســب ما يعمــل برواياتهم أو لا يعمــل، وهذا في كتــاب (خلاصة الأقوال) للعلّامة الحلِّيّ.

٣. تجميع المصادر الرجالية وترتيبها

مــن خصائص مدرسة الحلــة الرجالية تجميع المصــادر الرجالية وترتيبها حسب الترتيب الألفبائي.

فهذا كتاب خلاصة الأقوال وكتاب الرجال لابن داود فراجعهما وقارنهما مع المصادر الأخرى، فإنّك بعد مراجعةِ مصادرنا الرجالية تجد أنّ ما ورد في

الكشي حول الرواة ليس على وفق الترتيب الألفبائي، كما أنّ الشيخ قدس سره ذكر الرواة بحسب الطبقة، كما أنّه كرّر بعض الرواة في أبواب شتّى. فمع الرجوع الى هذه المصادر ـ مع ما فيها من المشقّة ـ لا يمكن الحكم على الراوي بكونه ثقة أو ضعيفًا، فإنّ النجاشي وثّق بعض الرواة في غير تراجمهم، بل لم يترجم عدّة من الرواة مستقلًا، ولكن وثّقهم في تراجم غيرهم[١٣٥].

بل إنّ النجاشي الذي ذكر الرواة حسب الترتيب الألفبائي ذكر في باب الألف: الحسن والحسين! وقال: يجتمع مع هذا الباب وينضم إليه![١٣٦].

كما أنّ من خصائص هذه المدرسة تجميع المصادر الرجالية، فإنّ الحكم على راو بأنّه ثقة أو ضعيف لا يمكن إلا بعد الرجوع إلى المصادر الرجالية وهذا ـ طبعًا ـ صعب لا يتيسّر إلا على الماهر الخبير دون كثير من المتعلّمين، فلا بدّ من مصدر واحد جمع فيه النصوص المتشتّة من المصادر؛ فلأجله قام الحليون بعملية تجميع النصوص، فتجد في حلّ الإشكال والخلاصة وكذا رجال ابن داود ما في جميع المصادر الرجالية من الجرح والتعديل.

٤. النقل عن المصادر غير المعهودة و المصادر المفقودة

اعلم أنّ من خصائص مدرسة الحلة الرجالية النقل عن المصادر غير المعهودة وكذا المصادر التي لم تصل إلينا، فالحكم على ضعف الراوي أو ثقته لا يمكن إلّا بالإحاطة بما في المصادر الرجالية، ولكن هذا ليس في جميع الأوقات، إذ إنّ وثاقة بعض الرواة أو ضعفهم لم ترد في هذه المصادر، فكم من رجل لا يمكن الحكم بتوثيقه أو ضعفه إلّا بعد ملاحظة ما ورد في كتاب غيبة الشيخ قدس سره أو مشيخة الصدوق قدس سره، فلأجله أفاد الحليون ـ فضلًا عَمَّا ورد في هذه المصادر المعهودة ـ من مصادر أخرى.

وهذه المصـــادر وصل بعضها الينا وبعضها الاخير لم يصل ، من قبيل كتاب غيبة الشيخ قدس سره أو مشيخة الصدوق، وهذا مهمّ وفائدته كثيرة، وهذه المصادر مثل:

أ. رجال العقيقي:

فقد نقل العلّامة قدس سره وابن داود عن العقيقي ـ وهو أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عليّ بن محمّد بن جعفر ـ في تراجم متعدّدة[١٣٧].

ب. كتب ابن الغضائري

قد أكثر العلّامة وابن داود ـ رحمهما اللّه ـ وكذا ابن طاوس في كتاب (حل الإشكال) ـ على ما حكى عنه صاحب(المعالم) ـ النقل عن ابن الغضائري.

فأمّـا ابـن طاوس، فمنقولاته مـن كتابه في الضعفـاء، كما يظهر من كتاب (مجمع الرجال) للقهبائي.

وأمّا العلّامة وابن داود، فأكثر منقولاتهما من كتاب الضعفاء، إلا أنّهما ينقـلان عن ابن الغضائري ما ليس ـ ظاهرًا ـ في كتاب الضعفاء، وقد سبق هذه الموارد في البحث عن الخلاصة وكتاب الرجال لابن داود، فراجع.

ج. رجال البرقي

إنّ رجـال البرقي ـ وهو كتاب الطبقات حقيقةً ـ ليس فيه نصوص الجرح والتعديـل إلّا النزرُ اليسير؛ فلأجله لم ينقل عنـه العلّامة وابن داود ـ بالنسبة إلى سائر المصادر الرجالية الأربعة الموجودة ـ إلا القليل. نعم، منقولات العلامة عنه أكثر من منقولات ابن داود[١٣٨].

٥. الاهتمام بمسألة ضبط أسماء الرواة

علـمُ الرجالِ وليدُ حاجتِـنا بتمييز صحاح الأخبار عـن ضعافها، كما لا يخفـى، فلمّا كثر الوضّاعـون والكذّابون في نقل الروايـات، اهتمّ علماء

المسلمين بذكر أسانيد الروايات، حتّى يتميّز صحيح الروايات عن سقيمها، إلّا أنّــه قد وقع التساهل في ضبط أسماء الــرواة، فاشتبه في بعض الأحيان «حرب» بـ«حرث»، و«زيد» بـ«زياد»، و«حميد» بـ«محمّد» ...

ولمّا شاع التساهل في الضبط فزع المحقّقون إلى ما يدفعون به هذا التسامح والتساهــل، فمن ذلــك تأليفهم في ضبط أسماء الــرواة، إلا أنّ علماء العامّة كانوا أكثــر اهتمامًا بالموضوع، وأكثر تأليفًا فيــه. ولكن لما وصل الأمر إلى الحِلِّيّين اهتمّوا بهذا الموضوع.

فهذا هو العلّامة الحِلِّيّ ألّف كتاب (إيضاح الاشتباه) المختصّ بهذه المسألة، كما تجد قسمًا من كتاب (الخلاصة) للبحث حول مسألة الضبط، وهكذا في كتاب (الرجال) لابن داود.

٦. تلخيص المصادر الرجالية

قلنا آنفًا إنّ من خصائص مدرسة الحلة الرجالية تجميع المصادر الرجالية، إلَّا أنَّه لم يكن تجميعًا فحسب، بل تجد التجميع والتلخيص معًا، كما نشاهد ذلك في خلاصة الأقوال ورجال ابن داود.

قــال العلّامة: «دعانــا ذلك إلى تصنيف مختصر في بيــان حال الرواة ومن يعتمد عليه»[١٣٩].

وقال ابن داود: «صنّفت هــذا المختصر جامعًا لنخب كتاب الرجال للشيخ أبي جعفر، والفهرست له، وما حقّقه الكشي والنجاشي، وما صنّفه البرقي والغضائري وغيرهم»[١٤٠].

فكما تــرى أنّهما ذكرا من خصائص كتبهمــا الاختصار. فلأجل ذلك كثر الإقبالُ عليهما، بحيث كثرت نسخهما وحواشيهما والنقل عنهما.

هــذا ما أردنا بيانه في ذكر خصائص مدرسة الحلة الرجالية. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الهوامش:

(١) خلاصة الأقوال، مقدّمة العلامة ﷺ.

(٢) على سبيل المثال لاحظ كنز الفوائد في حل مشكلات القواعد: ٣/ ٧٢٩، رسائل الكركي: ٣/ ٤٦، روض الجنان في شرح ارشاد الأذهان: ١/ ١٩٠، فوائد القواعد: ٥، مسالك الأفهام: ٧/ ٢١٨؛ ١٢/ ٨٠، مجمع الفائدة والبرهان: ١/ ١٥٧؛ ١/ ١٦٦، ١/ ٢٢٧، مدارك الأحكام: ٢/ ٢٦٥، ٢/ ٣٥٥؛ ٣/ ٤٢٧، ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار: ١/ ٤٢، ١/ ٨٩؛ ٢/ ٢٧، ٢/ ٩٦، ٣/ ٣٤، كشف اللثام: ١/ ١١١، الحدائق الناضرة: ١/ ٢٦٩، ٣/ ٣٣؛ ٥/ ٢٠؛ غنائم الأيام: ٢/ ٣٣٢؛ ٤/ ١٢٨، مفتاح الكرامة: ١٣/ ١٨٦؛ ٥/ ١٣٢، رياض المسائل: ١٠/ ٩١؛ ١٤/ ١٠٣، مستند الشيعة: ١٩/ ٣٧٤، جواهر الكلام: ٢/ ١٨، ٤/ ٨؛ ٥/ ٢٨٩، ٦/ ٣٥، وسائل الشيعة: ٣٠/ ١٤٧، خاتمة مستدرك الوسائل: ١/ ١٧، ٢/ ٣٨٥، ٣/ ١٥٠.

(٣) الرعاية في علم الدراية: ١٨٠، تعليقة أمل الآمل: ١٢٨، الفوائد الرجالية للكجوري: ١٥٠، سماء المقال في علم الرجال: ١/ ٢٢٠.

(٤) الفوائد الرجالية لبحر العلوم: ٢/ ٢٧٧

(٥) طرائف المقال: ٢/ ٤٣٧.

(٦) الذريعة: ٦/ ٨٢.

(٧) الذريعة: ٧/ ٢١٤، الرقم: ١٠٤٠.

(٨) الذريعة: ٢٢/ ٢١٤، الرقم: ٦٧٤٤.

(٩) ينظر: إرشاد الأذهان: ١/ ٩٩، مختلف الشيعة: ١/ ١٩٤.

(١٠) وعلى سبيل المثال ينظر أمل الآمل: ٢/ ٨٥؛ مكتبة العلامة الحلي: ٢٤٣، كشف الحجب والأستار: ٢٠٦، إيضاح المكنون: ١/ ٤٣٣، هدية العارفين: ١/ ٢٨٤، الأعلام: ٢/ ٢٢٨، معجم المؤلفين: ٣/ ٣٠٣، أعيان الشيعة: ٥/ ٤٠٦.

(١١) خلاصة الأقوال، مقدّمة العلامة ﷺ.

(١٢) خلاصة الأقوال، الرقم: ٢٧٤.

(١٣) خلاصة الأقوال، الرقم: ٥٣٣.

(١٤) قد انتهى من تأليف خلاصة الأقوال سنة ٦٩٣ هـ، في حين انتهى من تأليف إيضاح الاشتباه سنة ٧٠٧ هـ.

(١٥) خلاصة الأقوال، الرقم: ٨٢٤.

(١٦) خلاصة الأقوال، الرقم: ١٠٢.

(١٧) خلاصة الأقوال، الرقم: ١٢٩١ و١٢٩٢.

(١٨) خلاصة الأقوال، الرقم: ١٤٠٥.

(١٩) خلاصة الأقوال، الرقم: ١٥٢٨.

(٢٠) خلاصة الأقوال، الرقم: ١٦٤٦.

(٢١) خلاصة الأقوال، الرقم: ١٦٤٨.

(٢٢) كليات في علم الرجال: ١٢٠ـ١٢١.

(٢٣) وهذا نصّ كلامه ﷺ: إنّ العلم بحال الرواة من أساس الأحكام الشرعية، وعليه تبتني القواعد السمعية، يجب على كلّ مجتهد معرفته وعلمه، ولا يسوغ له تركه وجهله... فلا بدّ من معرفة الطريق إليهم... فدعانا ذلك إلى تصنيف مختصر في بيان حال الرواة.

(٢٤) فمثلاً إنّ ما ورد في الكشي حول الرواة

ليس بحسب الترتيب الألفبائي، كما أنّ الشيخ ﷺ ذكر الرواة بحسب الطبقة وكرّر بعض الرواة في أبواب شتّى.

(٢٥) قاموس الرجال: ١/ ٢٤ـ٢٥.

(٢٦) قاموس الرجال: ١/ ٢٤ـ٢٥.

(٢٧) قاموس الرجال: ١/ ٥٦ـ٥٧.

(٢٨) نعم، ظاهر الكلباسي الترديد في نسبة الحاشية إليه، فهو يقول: قد ذكر فخر المحقّقين في الحاشية المنسوبة إليه على الخلاصة. لاحظ الرسائل الرجالية: ٤/ ٦٥.

(٢٩) كشف الحجب والأستار: ١٧٥؛ الذريعة: ٦/ ٨٢ـ٨٣، الرقم: ٤٢١.

(٣٠) الذريعة: ٦/ ٨٣، الرقم: ٤٢٦.

(٣١) الذريعة: ٦/ ٨٢، الرقم: ٤٢٠.

(٣٢) كشف الحجب والأستار: ١٧٥؛ الذريعة: ٦/ ٨٣، الرقم: ٤٢٥.

(٣٣) الرسائل الرجالية: ١/ ٢٩٩؛ ١/ ٤٣٧.

(٣٤) الذريعة: ٦/ ٨٣.

(٣٥) مكتبة العلامة الحلي: ١٢٦.

(٣٦) الرسائل الرجالية: ٢/ ٣٦١؛ ٤/ ٣٧٧.

(٣٧) الذريعة: ٧/ ٩٧، الرقم: ٥٠٠؛ أعيان الشيعة: ١٠/ ٢٢٩.

(٣٨) معجم المؤلفين: ٦/ ٢٩٣.

(٣٩) الذريعة: ٦/ ٨٣، الرقم: ٤٢٢.

(٤٠) الذريعة: ٦/ ٨٣ـ ٨٤، الرقم: ٤٢٧.

(٤١) الذريعة: ٦/ ٨٣، الرقم: ٤٢٣.

(٤٢) الذريعة: ٦/ ٨٣، الرقم: ٤٢٤.

(٤٣) الذريعة: ٢٤/ ٣٩٢، الرقم: ٢١٠٤. وينظر التعريف بنسخة منها في فهرست فنخا: ١٣/ ٨١٢.

(٤٤) الذريعة: ٤/ ٦٥، الرقم: ٢٧٢. ونسخة منه بخطّ مؤلّف محفوظة في مكتبة العتبة الرضوية. ينظر: ترتيب خلاصة الأقوال: ٢٣، الهامش.

(٤٥) الذريعة: ٤/ ٦٥، الرقم: ٢٧٣. وينظر: التعريف بنسخة منها في فهرست فنخا: ١٣/ ٨١٢.

(٤٦) مكتبة العلامة الحلي: ١٢٦.

(٤٧) الذريعة: ٢١/ ٤، الرقم: ٣٦٧٦.

(٤٨) الذريعة: ٢٠/ ١٩٥، الرقم: ٢٥٤٥.

(٤٩) الذريعة: ٢٥/ ٤٩، الرقم: ٢٤٨.

(٥٠) الذريعة: ٢٢/ ٢١٤، الرقم: ٦٧٤٤.

(٥١) مكتبة العلامة الحلي: ١٢٦.

(٥٢) مستدركات أعيان الشيعة: ٧/ ٢٤٨؛ مكتبة العلامة الحلي: ١٢٦.

(٥٣) مجمع الفائدة: ١/ ١٢٦، ١/ ١٥٧، ١/ ١٦٦، ١/ ٢٢٧، ١/ ٢٤٤، ١/ ٢٨٤، ١/ ٢٩٣، ١/ ٣٢٩، ١/ ٣٣٠، ١/ ٣٣٣، ٢/ ٥، ٢/ ٢١، ٢/ ٤١، ٢/ ١١٨، ٢/ ٢٠٢، ٢/ ٢٦٢، ٢/ ٢٧٣، ٢/ ٢٧٤، ٢/ ٢٧٦، ٢/ ٢٨١، ٢/ ٢٨١، ٢/ ٣٣٦، ٢/ ٣٣٧، ٢/ ٣٤٢، ٢/ ٣٦٦، ٢/ ٤١٥، ٢/ ٤١٥، ٢/ ٤٥٢، ٣/ ١٣٢، ٣/ ١٥٧، ٣/ ١٨٠، ٣/ ٢١٠، ٣/ ٣٠٢، ٣/ ٣٧٤، ٣/ ٣٩٣، و...

(٥٤) مدارك الأحكام: ٢/ ٢٦٥، ٢/ ٣٥٥، ٣/ ٤٢٧، ٤/ ٢٦٤، ٥/ ٦٨، ٦/ ١٢٠، ٦/ ٢٦١، نهاية المرام: ١/ ٥٨، ١/ ١٠٧،

١/ ٢٢٧، ٢/ ٣٤.
(٥٥) منتقى الجمان: ١/ ١٢، ١/ ١٤، ١/ ١٨، ١/ ١٩، ١/ ٣٧، ١/ ٣٨، ١/ ٤٣، ١/ ٢٦١، ١/ ٤١٧، ١/ ٤٤١
(٥٦) استقصاء الإعتبار: ١/ ٥٠، ١/ ٥١، ١/ ٥٧، ١/ ٨٦، ١/ ٨٧، ١/ ١١٤، ١/ ١٢٢، ١/ ١٤١، ١/ ١٥٣، ١/ ١٥٦، ١/ ١٧١، ١/ ١٧٦، ١/ ١٨٣، ١/ ٢١٣، ١/ ٢٢٤، ١/ ٣٥١، ١/ ٣٥٥، ١/ ٤٦٨، ١/ ٤٨٨، ٢/ ٢٧، ٢/ ٣٢، ٢/ ٧٣، ٢/ ٩٥، ٢/ ١٠١، ٢/ ١٠٢، ٢/ ١٠٣، ٢/ ١١٢، ٢/ ١٢١، ٢/ ١٢٧، ٢/ ١٣٧، ٢/ ١٤٨، ٢/ ١٦٢، ٢/ ١٦٤، ٢/ ١٦٣، ٢/ ١٦٦، ٢/ ١٨٧، ٢/ ٢٠٥، ٢/ ٢٠٧، ٢/ ٢١١، ٢/ ٢٢١، ٢/ ٢٢٢، ٢/ ٢٢٦، ٢/ ٢٣٩، ٢/ ٢٤٠، ٢/ ٢٩٨، ٢/ ٣٢٣، ٢/ ٣٢٨، ٢/ ٣٢٩، ٢/ ٣٣٠، ٢/ ٣٤١، ٢/ ٣٦٦، ٢/ ٣٨٧، ٢/ ٣٩٥، ٢/ ٣٩٩، ٢/ ٤٠٤، ٢/ ٤٠٥، ٢/ ٤٢٨، ٢/ ٤٥٦، ٢/ ٤٦٣، و...
(٥٧) نقد الرجال: ١/ ٤٥، ١/ ٤٦، ١/ ٤٨، ١/ ٥٠، ١/ ٥٦، ١/ ٦٢، ١/ ٦٤، ١/ ٦٩، ١/ ٧٦، ١/ ٨٦، ١/ ٩٥، ١/ ٩٩، ١/ ١٠٢، ١/ ١٠٥، ١/ ١٠٦، ١/ ١١٩، ١/ ١٢٠، ١/ ١٢٥، ١/ ١٣٢، ١/ ١٣٧، ١/ ١٣٨، ١/ ١٤١، ١/ ١٤٤، ١/ ١٤٧، ١/ ١٥٠، ١/ ١٥٦، ١/ ١٥٩، ١/ ١٦١، ١/ ١٦٦، ١/ ١٧٠، ١/ ١٧٧، ١/ ١٧٨، ١/ ١٨٠، ١/ ١٨٧، ١/ ١٨٩، ١/ ١٩١، ١/ ١٩٢، ١/ ٢٠١، ١/ ٢٠٥، ١/ ٢٠٩، ١/ ٢١٠، ١/ ٢١١، ١/ ٢٢٠، ١/ ٢٣١، ١/ ٢٣٤، ١/ ٢٤٤، ١/ ٢٦٩، ١/ ٢٧٢، ١/ ٢٧٦، ١/ ٢٧٧، و....
(٥٨) مناهج الأخيار: ١/ ١٣، ١/ ١٥، ١/ ١٥، ١/ ٢٠، ١/ ٢٧، ١/ ٢٨، ١/ ٣١، ١/ ٣٣، ١/ ٣٤، ١/ ٣٦، ١/ ٣٨، ١/ ٣٨، ١/ ٦٥، ١/ ٧٤، ١/ ٧٥، ١/ ٨٦، ١/ ٩٨، ١/ ١٠٤، ١/ ١١٨، ١/ ١٢٨، ١/ ١٣١، ١/ ١٣٣، ١/ ١٣٧، ١/ ١٤٠، ١/ ١٤٣، ١/ ١٤٤، ١/ ١٤٤، ١/ ١٤٨، ١/ ١٥٩، ١/ ١٦٤، ١/ ١٦٥، ١/ ١٦٧، ١/ ١٦٨، ١/ ١٧٦، ١/ ١٨١، ١/ ١٨٥، ١/ ١٨٧، ١/ ١٩٢، ١/ ١٩٣، ١/ ١٩٤، ١/ ٢٠٤، ١/ ٢٠٦، ١/ ٢٠٩، ١/ ٢١٧، ١/ ٢١٨، ١/ ٢٢٠، ١/ ٢٣٠، ١/ ٢٣٦، و...
(٥٩) شرح أصول الكافي: ١/ ٢٩٣، ٢/ ٨، ٢/ ٩٩، ٢/ ١٢٣، ٢/ ١٣١، ٢/ ١٤٣، ٢/ ٢٥٨، ٢/ ٢٧٨، ٢/ ٣٠٦، ٣/ ٦٥، ٣/ ٢٠٢، ٣/ ٢٣٠، ٤/ ٧٨، ٧/ ٢١٠، ٧/ ٢٧١، ١٢/ ١٩٧.
(٦٠) وسائل الشيعة: ٣٠/ ٢٩١، ٣٠/ ٢٩٢، ٣٠/ ٢٩٣، ٣٠/ ٢٩٤، ٣٠/ ٢٩٦، ٣٠/ ٢٩٧، ٣٠/ ٢٩٨، ٣٠/ ٢٩٩، ٣٠/ ٣٠١، ٣٠/ ٣٠٢، ٣٠/ ٣٠٢، ٣٠/ ٣٠٣، ٣٠/ ٣٠٣، ٣٠/ ٣٠٤، ٣٠/ ٣٠٥، ٣٠/ ٣٠٦، ٣٠/ ٣٠٧، ٣٠/ ٣٠٨، ٣٠/ ٣٠٩، ٣٠/ ٣١٠، ٣٠/ ٣١٢، ٣٠/ ٣١٣، ٣٠/ ٣١٤،

٣٠/ ٣١٥، ، ٣٠/ ٣١٦، ٣٠/ ٣١٧، ٣٠/ ٣١٨، ٣٠/ ٣١٩، ٣٠/ ٣٢٠، ٣٠/ ٣٢٠، ٣٠/ ٣٢٠، ٣٠/ ٣٢١، و...

(٦١) ملاذ الأخيار: ١/ ٢٥، ١/ ٤٢، ١/ ٣٣٢، ٢/ ١٦٩، ٢/ ٢٠٢، ٣/ ٣٤٤، ٥/ ٤٣١، ٦/ ٣٣١، ٨/ ٣٣١، ١٦/ ٢٦٨.

(٦٢) الرسائل الفقهية: ١/ ٨٥، ١/ ١٠٠، ١/ ١٢٧، ١/ ١٢٨، ١/ ١٤٧، ١/ ٣٠٧، ١/ ٣٢٤، ١/ ٣٢٧، ١/ ٣٣١، ١/ ٣٣٢، ١/ ٣٥٩، ١/ ٣٦٣، ١/ ٣٧٧، ٢/ ٦٦، ٢/ ٦٩، ٢/ ٢٣٣، ٢/ ٢٣٥، ٢/ ٢٧٢، ٢/ ٣٣٢، ٢/ ٤٣٧، ٢/ ٤٦٢.

(٦٣) منتهى المقال: ٢/ ٥، ٢/ ٦، ٢/ ٩، ٢/ ١٢، ٢/ ١٣، ٢/ ١٤، ٢/ ١٥، ٢/ ١٦، ٢/ ١٧، ٢/ ٢٠، ٢/ ٢٠، ٢/ ٢١، ٢/ ٢٢، ٢/ ٢٣، ٢/ ٢٤، ٢/ ٢٨، ٢/ ٣٠، ٢/ ٣١، ٢/ ٣٣، ٢/ ٣٤، ٢/ ٣٥، ٢/ ٣٦، ٢/ ٣٧، ٢/ ٣٨، ٢/ ٣٩، ٢/ ٤٠، ٢/ ٤١، ٢/ ٤٥، ٢/ ٤٦، ٢/ ٩٧، ٢/ ٩٨، ٢/ ١٠٩، ٢/ ١٢٠، ٢/ ١٤٥، ٢/ ١٥٧، ٢/ ١٦٨، و....

(٦٤) عوائد الأيام: ٧٣١، ٨٥٤، ٨٥٤، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٤، ٨٨٣، ٨٨٨، ٨٨٩.

(٦٥) خاتمة مستدرك الوسائل: ١/ ١٧، ١/ ٤٥، ١/ ٧١، ١/ ٨٧، ١/ ٨٨، ١/ ١١٥، ١/ ١٥٠، ١/ ١٥١، ١/ ١٦٥، ١/ ١٦٨، ٢/ ٣٧، ٢/ ٤١، ٢/ ٣٨٥، ٢/ ٤١٢، ٣/ ١١٧، ٣/ ١٤٦، ٣/ ١٥٠، ٣/ ١٦٦، ٣/ ٢٤٨، ٣/ ٢٨٦، ٣/ ٤٧٤، ٣/ ٤٧٥، ٣/ ٥٠٩، ٣/ ٥١١، ٤/ ٨، ٤/ ٢٠، ٤/ ٦٢، ٤/ ٦٨، ٤/ ٧٤، ٤/ ١٥٢، ٤/ ١٨٩، ٤/ ٢٠٠، ٤/ ٢٠٠، ٤/ ٢٠٧، ٤/ ٢١٧، ٤/ ٢٢٣، ٤/ ٢٣١، ٤/ ٢٣٦، و...

(٦٦) لاحظ نقد الرجال: ١/ ٢٧٩، الرقم: ٧١٩، ٢/ ١٧٣، الرقم: ١٧٢٤، ٣/ ١٢٥، الرقم: ٣١٤٥، ٤/ ٣٦٦ـ٣٦٧، الرقم: ٥٢٤٣، ٥/ ١٠٤، الرقم: ٥٨٨٨. ولاحظ أيضًا قاموس الرجال: ٤/ ٤٠١، ٥/ ٦٣، ٥/ ١٣٢، ٩/ ٦١٤، ٩/ ٦٥١.

(٦٧) فهرست فنخا: ١٣/ ٨١٢ـ٨٢٦.

(٦٨) وانظر أيضًا بعض نسخ أخرى في مكتبة العلامة الحلي: ١١٨ـ١٢٥.

(٦٩) رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ٨٨٨، زبدة البيان: ٢١٧، مجمع الفائدة: ١/ ١٢٦، مناهج الأخيار: ١/ ٢٤٣،

(٧٠) الذريعة: ١٨/ ٦٣.

(٧١) كون ابن داود تلميذاً للعلامة﵀ أمر غريب تفرّد به المحقّق الطهراني، وقد مرّ الكلام فيه في الفصل الأوّل.

(٧٢) الذريعة: ١٨/ ٦٣.

(٧٣) الذريعة: ١٠/ ٨٥

(٧٤) كتاب الرجال، مقدّمة المؤلّف.

(٧٥) كتاب الرجال، مقدّمة المؤلّف.

(٧٦) كتاب الرجال، مقدّمة المؤلّف.

(٧٧) كتاب الرجال، الرقم: ٢٣٤١.

(٧٨) كتاب الرجال، الرقم: ٢٢٠٧.

(٧٩) كتاب الرجال، الرقم: ١٨٩٨ و١٨٩٩.

(٨٠) كتاب الرجال، الرقم: ٢٣٢٩ و٢٢٣٣ و٢٣٥١.

(٨١) كتاب الرجال، الرقم: ٤٦٨.
(٨٢) كتاب الرجال، الرقم: ١٤٠.
(٨٣) كتاب الرجال، الرقم: ٥٢٠.
(٨٤) ينظر: نقد الرجال: ١/ ٢٧٩، الرقم: ٧١٩، ٢/ ١٧٣، الرقم: ١٧٢٤، ٣/ ١٢٥، الرقم: ٣١٤٥، ٤/ ٣٦٦ـ٣٦٧، الرقم: ٥٢٤٣، ٥/ ١٠٤، الرقم: ٥٨٨٨. وينظر: أيضًا قاموس الرجال: ٤/ ٤٠١، ٥/ ٦٣، ٥/ ١٣٢، ٩/ ٦١٤، ٩/ ٦٥١.
(٨٥) هو عليّ بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان البغدادي الدارقطني. المقرئ المحدث، من أهل محلة دار القطن ببغداد. ولد سنة ستّ وثلاثمائة، وسمع الحديث وهي صبي، وبرع في كثير من العلوم، وله تآليف كثيرة في شتى العلوم. توفي سنة ٣٨٥ هـ. وللتفصيل ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٦/ ٤٤٩، وما بعدها.
(٨٦) كتاب الرجال، الرقم: ٢٣٢.
(٨٧) كتاب الرجال، الرقم: ٩٤١.
(٨٨) أبوبكر زين الدين محمّد بن موسى بن عثمان بن حازم المعروف بالحازمي (٥٤٨ هـ ـ ٥٨٤ ه).باحث من رجال الحديث من العامّة. أصله من همذان، ووفاته ببغداد. له كتاب «ما اتّفق لفظه واختلف مسمّاه» و«الفيصل» في مشتبه النسبة، و«الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار» في الحديث، و«عجالة المبتدي وفضالة المنتهي» في النسب، و«شروط الأئمة الخمسة» في مصطلح الحديث، وغير ذلك. الأعلام: ٧/ ١١٧ـ١١٨.
(٨٩) كتاب الرجال، الرقم: ٢٠٢٥.
(٩٠) المصدر نفسه الرقم: ٩٣١.
(٩١) المصدر نفسه الرقم: ٢١٥٦.
(٩٢) المصدر نفسه الرقم: ١٩٤١.
(٩٣) المصدر نفسه الرقم: ٢٤١٧.
(٩٤) المصدر نفسه الرقم: ١٨٧٥
(٩٥) المصدر نفسه الرقم: ١٢٢.
(٩٦) وهذا نصّ كلامه: إنّي لمّا نظرت في أصول الفتاوي الفقهية وفروعها النظرية، وحاولت الخلاص من الشبهات التقليدية واتباع ما نشأت عليه من الفتاوي المحكية، اضطررت إلى سبر الأحاديث المروية عن الأئمة المهدية، والدخول بين مختلفها على الطريقة المرضية في القواعد الأصولية، واعتبار ما استنبطه الأصحاب منها من الفتاوي الفرعية، لأصطفي الموافق للحقّ في الرواية، وأطرح المخالف بالكلّية، رأيت من لوازم هذه القضية النظر في الأحاديث الإمامية ورجالها المرضية وغير المرضية، فصنّفت هذا المختصر جامعاً لنخب كتاب الرجال للشيخ أبي جعفر، والفهرست له، وما حقّقه الكشي والنجاشي، وما صنّفه البرقي والغضائري وغيرهم.
(٩٧) فمثلاً إنّ ما ورد في الكشي حول الرواة ليس بحسب الترتيب الألفبائي، كما أنّ الشيخ ﷺ ذكر الرواة بحسب الطبقة كما أنّه كرّر بعض الرواة في أبواب شتّى.
(٩٨) وكلامه هذا وإن كان في خلاصة الأقوال إلا أنّ الكلام في رجال ابن داود أيضًا مثله، كما لا يخفى.

(٩٩) كما هو الحال في رجال النجاشي وفهرست الشيخ ﷺ.

(١٠٠) وفيه تعريف بالكتابين أيضًا.

(١٠١) قاموس الرجال: ١/ ٣٥ـ٤٠.

(١٠٢) المصدر نفسه ١/ ٥٦ـ٥٧.

(١٠٣) أعيان الشيعة: ٧/ ٢٢٥، ترجمة سعد بن عبد الله.

(١٠٤) الذريعة: ٦/ ٨٧.

(١٠٥) المصدر نفسه ٦/ ٨٧.

(١٠٦) المصدر نفسه ١٠/ ١١٩ـ١٢٠.

(١٠٧) ينظر: فهرست دنا: ٩/ ١٢٤٩.

(١٠٨) مجمع الفائدة: ١/ ١٢٦، ١/ ١٥٦، ١/ ١٨٣، ١/ ٢٢٧، ١/ ٢٤٤، ١/ ٢٥٣، ١/ ٣١٠، ١/ ٣٢٩، ١/ ٣٣٤، ١/ ٣٦٩، ٢/ ٢١، ٢/ ٢٨، ٢/ ١١٨، ٢/ ٢٠٢، ٢/ ٢٣٣، ٢/ ٢٥٥، ٢/ ٢٧٤، ٢/ ٢٧٦، ٢/ ٣٣٧، ٢/ ٤٢٧، ٣/ ١٨٠، ٣/ ٢٠٥، ٣/ ٣٠٩، ٣/ ٣١٠، ٤/ ٣١٢، ٤/ ٣٤٠، ٥/ ٧٢، ٥/ ٧٩، ٥/ ١٨٣، ٥/ ٢٤٤، ٥/ ٣٥٤، ٦/ ٥٤، ٦/ ٨٥، ٦/ ٣٣٢، ٦/ ٤٠٣، ٧/ ٢٢٣، ٧/ ٢٤٣، ٧/ ٣٢٤، ٧/ ٣٥٧، ٨/ ٤٣، ٨/ ٥٥، ٨/ ١٠٣، ٨/ ١١٢، ٨/ ٢٩٧، ٩/ ١٠٢، ٩/ ١٢٥، ٩/ ٥٤٤، ٩/ ٥٤٤، ٩/ ٥٤٥، ٩/ ٥٦٣، ١٠/ ٣٥، ١٠/ ٣٥، ١٠/ ٤٥٥، ١٠/ ٥٣١، ١١/ ٧٧، ١١/ ٣٦٣، ١٢/ ٦٢، ١٢/ ٧٠، ١٢/ ٢٣٥، ١٢/ ٤٢٠، ١٣/ ١٣٨، ١٣/ ٤٤٠، ١٤/ ٤٥٠.

(١٠٩) استقصاء الإعتبار: ١/ ٤١، ١/ ١٥٣، ١/ ١٨٢، ١/ ٣٢٩، ١/ ٣٩٩، ٢/ ٨٥، ٢/ ٩٧، ٢/ ١٠٠، ٢/ ١٠١، ٢/ ١٦١، ٢/ ٢١٠، ٢/ ٢٢٠، ٢/ ٢٢١، ٢/ ٢٧٧، ٢/ ٣٥١، ٢/ ٤٣٥، ٣/ ٣٩، ٣/ ١٠٩، ٣/ ١٥٨، ٣/ ١٦٧، ٣/ ٢٧٠، ٣/ ٢٧١، ٣/ ٣٥٠، ٤/ ٢٠٧، ٤/ ٢٢١، ٤/ ٢٢١، ٤/ ٣٠١، ٤/ ٣١٥، ٤/ ٣٨١، ٤/ ٤٢٤، ٤/ ٥٢٦، ٥/ ١٣٤، ٥/ ١٥٠، ٥/ ٢٢٠، ٥/ ٢٢١، ٦/ ١٨٨.

(١١٠) نقد الرجال: ١/ ٣٨، ١/ ٤٤، ١/ ٤٦، ١/ ٧٠، ١/ ٧١، ١/ ٧٣، ١/ ٧٧، ١/ ٧٨، ١/ ٨٤، ١/ ٩١، ١/ ٩٩، ١/ ١٠١، ١/ ١٠٢، ١/ ١٠٣، ١/ ١٠٧، ١/ ١١١، ١/ ١١٢، ١/ ١١٣، ١/ ١١٥، ١/ ١١٦، ١/ ١١٨، ١/ ١٢١، ١/ ١٢٥، ١/ ١٣٠، ١/ ١٣٠، ١/ ١٣٢، ١/ ١٣٣، ١/ ١٣٨، ١/ ١٣٨، ١/ ١٤١، ١/ ١٤٤، ١/ ١٤٥، ١/ ١٤٦، ١/ ١٤٩، ١/ ١٥٢، ١/ ١٥٣، ١/ ١٥٦، ١/ ١٦٠، ١/ ١٦٢، ١/ ١٦٤، ١/ ١٦٥، ١/ ١٧٠، ١/ ١٧٣، ١/ ١٧٥، ١/ ١٧٦، ١/ ١٧٧، ١/ ١٨٩، ١/ ١٩١، ١/ ١٩٦، ١/ ٢٠١، ١/ ٢٠٨، ١/ ٢٠٩، ١/ ٢١٠، ١/ ٢١١، ١/ ٢١١

(١١١) مناهج الأخيار: ١/ ١٢، ١/ ١٣، ١/ ٢٠، ١/ ٣٣، ١/ ٣٨، ١/ ٦٩، ١/ ٧٠، ١/ ٨٤، ١/ ٨٤، ١/ ١٢٣، ١/ ١٢٤، ١/ ١٤٠، ١/ ١٤٣، ١/ ١٤٤، ١/ ١٥٦، ١/ ١٥٧، ١/ ١٦٩، ١/ ٢١٠، ١/ ٢٤٣، ١/ ٢٩٠، ١/ ٣٠٧، ١/ ٣١٩، ١/ ٣٢٢، ١/ ٣٢٤، ١/ ٣٣١، ١/ ٣٤١، ١/ ٣٦٨، ١/ ٣٦٩، ١/ ٣٧٦، ١/ ٣٩٤، ١/ ٤٢٦،

١/ ٤٤٤، ١/ ٤٤٥، ١/ ٤٤٨، ١/ ٥١٧، ١/ ٥٤٦، ٢/ ٧٥، ٢/ ١٠٦، ٢/ ١٠٧، ٢/ ١٠٨، ٢/ ١٧٧، ٢/ ١٨٤، ٢/ ٢٢٨، ٣/ ٤٠٣، ٣/ ٦٢٠، وغيرها.

(١١٢) شرح أصول الكافي: ٢/ ٥، ٢/ ٩٩، ٢/ ١٣١، ٣/ ٦٣، ٦/ ٣٦٩، ٧/ ٩٥، ٧/ ٢١٠، ٧/ ٢٧١.

(١١٣) وسائل الشيعة: ٣٠/ ٢٩٦، ٣٠/ ٢٩٧، ٣٠/ ٣١٣، ٣٠/ ٣١٤، ٣٠/ ٣١٩، ٣٠/ ٣٢٣، ٣٠/ ٣٢٥، ٣٠/ ٣٣١، ٣٠/ ٣٣٢، ٣٠/ ٣٣٣، ٣٠/ ٣٤٠، ٣٠/ ٣٤٣، ٣٠/ ٣٤٦، ٣٠/ ٣٥١، ٣٠/ ٣٦٣، ٣٠/ ٣٦٦، ٣٠/ ٣٧٠، ٣٠/ ٣٧١، ٣٠/ ٣٧٦، ٣٠/ ٣٧٨، ٣٠/ ٣٨٠، ٣٠/ ٣٨٢، ٣٠/ ٣٨٤، ٣٠/ ٣٨٥، ٣٠/ ٣٨٦، ٣٠/ ٣٩٠، ٣٠/ ٣٩٩، ٣٠/ ٤٠٠، ٣٠/ ٤٠٤، ٣٠/ ٤٠٩، ٣٠/ ٤١٦، ٣٠/ ٤١٨، ٣٠/ ٤٢٣، ٣٠/ ٤٢٩، ٣٠/ ٤٣١، ٣٠/ ٤٣٨، ٣٠/ ٤٤٠، ٣٠/ ٤٤٢، ٣٠/ ٤٤٤، ٣٠/ ٤٤٥، ٣٠/ ٤٥٠، ٣٠/ ٤٥١، ٣٠/ ٤٥٢، ٣٠/ ٤٥٢، ٣٠/ ٤٥٩، ٣٠/ ٤٦٣، ٣٠/ ٤٦٧، ٣٠/ ٤٧٢، ٣٠/ ٤٧٣، ٣٠/ ٤٧٦، ٣٠/ ٤٧٧، ٣٠/ ٤٧٩، ٣٠/ ٤٨٣، ٣٠/ ٤٩٠، ٣٠/ ٤٩١، ٣٠/ ٤٩٢، ٣٠/ ٤٩٤، ٣٠/ ٥٠٨، أمل الآمل: ٢/ ٢٩، ٢/ ٤٦، ٢/ ٤٩، ٢/ ٦٨، ٢/ ٨١، ٢/ ١٢٥، ٢/ ١٢٨، ٢/ ١٥٨، ٢/ ١٦٢، ٢/ ١٨٣، ٢/ ١٩٤، ٢/ ٣٤٧.

(١١٤) ملاذ الأخيار: ١/ ٣٧، ١/ ٤٣، ١/ ٢٤٧، ٢/ ٣٥، ٢/ ١١٨، ٢/ ١٧٠، ٢/ ٤٩٣، ٢/ ٤٩٤، ٢/ ٥٢١، ٢/ ٥٢٦، ٢/ ٥٦٩، ٣/ ٥٥، ٣/ ٣٢٩، ٣/ ٣٤٤، ٣/ ٣٩٦، مرآة العقول: ٣/ ١٦٣، ٤/ ٣١٢، ٦/ ٦٧، ٢٥/ ١٠٧.

(١١٥) منتهى المقال في أحوال الرجال: ١/ ٢٦٥، ١/ ٢٧١، ١/ ٢٧٤، ١/ ٢٧٥، ١/ ٢٧٩، ١/ ٢٩٤، ١/ ٣٠٥، ١/ ٣٠٧، ١/ ٣٠٩، ١/ ٣٣٣، ١/ ٣٤٢، ١/ ٣٤٨، ١/ ٣٥١، ١/ ٣٥٣، ١/ ٣٦٧، ١/ ٣٦٩، ٢/ ١٥، ٢/ ٢٠، ٢/ ٢٣، ٢/ ٣٤، ٢/ ٣٥، ٢/ ٤٠، ٢/ ٤٩، ٢/ ٥٧، ٢/ ١١٨، ٢/ ١١٩، ٢/ ١٢٣، ٢/ ١٣٤، ٢/ ١٣٩، ٢/ ١٤٣.

(١١٦) خاتمة مستدرك الوسائل: ٧/ ١٥٧، ٧/ ١٧٦، ٧/ ٢٤٧، ٧/ ٢٥٠، ٧/ ٢٧٥، ٧/ ٣٣٠، ٧/ ٣٦٧، ٧/ ٣٦٨، ٧/ ٣٨٠، ٧/ ٣٨٤، ٧/ ٣٨٩، ٨/ ٨٦، ٨/ ١٦١، ٨/ ٢١٤، ٨/ ٢٥٦، ٨/ ٣٢٢، ٨/ ٣٣٧، ٩/ ٦، ٩/ ١٢، ٩/ ١٣، ٩/ ١٧، ٩/ ٦٢، ٩/ ٦٨، ٩/ ٦٩، ٩/ ٧٠، ٩/ ١٩٤، ٩/ ٢٠٢، ٩/ ٢٢٣، ٩/ ٢٥٢، ٩/ ٢٥٥، ٩/ ٢٧٦.

(١١٧) أعيان الشيعة: ٢/ ١١٥، ٢/ ١٣٨، ٢/ ١٤٤، ٢/ ١٧٦، ٢/ ١٨١، ٢/ ٢٢١، ٢/ ٢٣٢، ٢/ ٢٣٤، ٢/ ٢٦١، ٢/ ٣٠٨، ٢/ ٣١١، ٢/ ٣١١، ٢/ ٣١٣، ٢/ ٣١٧، ٢/ ٣١٧، ٢/ ٣١٩، ٢/ ٣٤٠، ٢/ ٣٤٢، ٢/ ٣٤٣، ٢/ ٣٤٣، ٢/ ٣٤٤، ٢/ ٣٤٥، ٢/ ٣٤٦، ٢/ ٣٤٦، ٢/ ٣٤٦، ٢/ ٣٤٦،

٢/ ٣٤٧، ٢/ ٣٤٧، ٢/ ٣٧٧، ٢/ ٣٨١، ٢/ ٤٠٢، ٢/ ٤٢٧، ٢/ ٤٥٨، ٢/ ٤٥٩، ٢/ ٤٧١، ٢/ ٤٩٤، ٢/ ٥٨٩، ٢/ ٦١٤، ٣/ ٣٢، ٣/ ٤٧، ٣/ ٦٠.

(١١٨) موسوعة طبقات الفقهاء: ١/ ٤٣، ١/ ٥٢، ١/ ٦٤، ١/ ٧٥، ١/ ٨٩، ١/ ٩٥، ١/ ١١٢، ١/ ١٢٤، ١/ ١٤٢، ١/ ١٤٧، ١/ ١٥٨، ١/ ١٦٤، ١/ ١٨١، ١/ ١٨٥، ١/ ١٩٤، ١/ ٢٢٩، ١/ ٢٣٦، ١/ ٢٤٢، ٢/ ١٧، ٢/ ٢٠، ٢/ ٢١، ٢/ ٢٨، ٢/ ٣١، ٢/ ٣٧، ٢/ ٣٨، ٢/ ٤١، ٢/ ٤٩، ٢/ ٥٠، ٢/ ٥١، ٢/ ٥٢، ٢/ ١٥٨، ٢/ ١٦٤، ٢/ ١٦٨، ٢/ ١٧٠، ٢/ ١٧٢، ٣/ ٤٤، ٣/ ٤٥، ٣/ ٩١، ٣/ ٩٥، ٣/ ١٠٠، ٣/ ١٠٧، ٣/ ١٠٨، ٣/ ١١٠، ٣/ ١١١، ٣/ ١٢٧، ٣/ ١٢٩، ٣/ ١٣٠، ٣/ ١٣١، ٣/ ١٣٣، ٤/ ٢٣، ٤/ ٢٦، ٤/ ٣٠، ٤/ ٥٣، ٤/ ٥٨، ٤/ ٦١، ٤/ ٦٩، ٤/ ٧٤، ٨/ ٦٩، وغيرها.

(١١٩) فهرست فنخا: ١٦/ ٣٠٠ـ٣٠٥.

(١٢٠) الصحيح: هو ما اتّصل سنده إلى المعصوم عليه السلام بنقل العدل الإمامي عن مثله في جميع الطبقات.

والحسن: هو ما اتّصل سنده إلى المعصوم عليه السلام بإمامي ممدوح بلا معارضة ذم مقبول، من غير نصّ على عدالته في جميع مراتبه أو بعضها مع كون الباقي بصفة رجال الصحيح.

والمُوَثَّق، وهو ما يكون كلّ واحد من رواة سلسلته ثقة في الجوارح، مع عدم كون البعض أو الكلّ إماميًّا.

والضعيف، وهو ما حُكِم بكون بعض رواتها أو كلّها مجروحاً.

وللتفصيل ينظر: لب اللباب، بتحقيقنا: ٨٣ـ٨٩.

(١٢١) منتقى الجمان: ١/ ٣ـ١٣.

(١٢٢) الحدائق الناضرة: ١/ ١٤؛ الدرر النجفية: ٢/ ٣٢٣

(١٢٣) الوافي: ١/ ٢٢.

(١٢٤) منتقى الجمان: ١/ ١٣

(١٢٥) ينظر: وسائل الشيعة: ٣٠/ ٢٤٩ـ٢٦٥، الخاتمة، الفائدة التاسعة.

(١٢٦) الوافي: ١/ ٢٢.

(١٢٧) الحدائق الناضرة: ج ١/ ١٤؛ الدرر النجفية: ٢/ ٣٢٣.

(١٢٨) واعلم أنّه قد ضاع كثير من روايات أصحابنا وهذا:

تارة لإحراق الكتب والمصادر ـ كما أشرنا إليه في المتن ـ.

وتارة ثانية لعدم نقل بعض الروايات والمصادر وعدم إجازتها، كما هو الحال فيما نقل الشيخ في الفهرست في تراجم متعدّدة: «أخبرنا بجميعها إلا ما كان فيها من تخليط أو غلوّ». ينظر: الفهرست، الرقم: ٧٠ و٣٧٠ و٦٢٠ و٦٢١ و٦٢٥ و٦٢٧ و٦٢٨.

كما أنّ ابن الغضائري قال في عدة تراجم: لا يجوز أن يكتب حديثه، أو لا يكتب حديثه. ينظر: رجال ابن الغضائري، الرقم: ٣٤ و١١٧ و١٢٩ و١٣١ و١٣٤. ونقل سيدنا الأستاذ المددي ـ مد ظلّه ـ أنّ سعد بن عبد الله جعل علامة على بعض الروايات الضعيفة حتّى لم ينقلها لتلاميذه.

وتارة ثالثة لتدوين المجامع الروائية، فتدوين

الكتب الأربعة ـ خصوصاً ـ صار سبب عدم الإقبال إلى الأصول الأربعمائة. قال المحقّق المجلسي: لمّا كانت هذه الأربعة كتب موافقة لها و كانت مرتّبة بالترتيب الحسن ما اهتمّوا غاية الاهتمام بشأن نقل الأصول، وكنت أنا أضعف عباد الله محمد تقي أردت في عنفوان الشباب أنّ أرتب الكتبَ الأربعة بالترتيب الأحسن؛ لأنها مع ترتيبها كثيراً ما ينقلون الخبر في غير بابه و صار سبب الاشتباه على بعض أصحابنا بأنهم كثيرا ما ينفون الخبر مع وجوده في غير بابه لكن خفت أنّ تضيع هذه الكتب كما ضاعت الأصول، و لهذا تركت الجمع و الترتيب. روضة المتّقين: ١/ ٨٧.

(١٢٩) معجم البلدان: ١/ ٥٣٤.

(١٣٠) معجم البلدان: ١/ ٥٣٤.

(١٣١) ففي جوابات المسائل الميافارقيات: ما يشكل علينا من الفقه نأخذه من رسالة على بن موسى بن بابويه القمي، أم من كتاب الشلمغاني، أم من كتاب عبيد الله الحلبي؟ الجواب: الرجوع إلى رسالة ابن بابويه وكتاب الحلبي أولى من الرجوع إلى كتاب الشلمغاني على كلّ حال. رسائل الشريف المرتضى: ١/ ٢٧٩.

وفي جوابات المسائل الرسية الأولى: هل يجوز لعالم أو متمكّن من العلم أو عامي الرجوع في تعرف أحكام ما يجب عليه العمل به من التكليف الشرعي إلى كتاب مصنّف، كرسالة المقنعة ورسالة ابن بابويه، أو كتاب رواية كالكافي للكليني، أو كتاب أصل ككتاب الحلبي أم لا يجوز ذلك؟ رسائل الشريف المرتضى: ٢/ ٣٣١.

(١٣٢) رجال النجاشي، الرقم: ٢٣٦.

(١٣٣) رجال النجاشي، الرقم: ١٠٤٥؛ الفهرست، الرقم: ٦٠٤.

(١٣٤) رجال النجاشي، الرقم: ٩٤٢؛ رجال ابن الغضائري، الرقم: ١٣٩

(١٣٥) قد بحثنا عن ذلك في ما حرّرنا في مقدّمة رجال النجاشي، فراجع.

(١٣٦) رجال النجاشي: ١/ ٢٣٨.

(١٣٧) وقد جمعت زوجتي الفاضلة السيّدة حكيمة رهنمائي ـ حفظها الله ـ منقولات العلامة الحلّي وابن داود ـ رحمهما الله ـ عنه في بحث بعنوان: «المتبقّي من رجال العقيقي في تراث علماء الحلة». نُشِرَ في مجلة (المحقّق)، العدد الثالث.

(١٣٨) نقل العلامة ﷺ في خاتمة القسم الأوّل من الخلاصة ما ذكر البرقي في رجاله بعنوان: أصفياء أمير المؤمنين عليه السلام، وأوليائه عليهم السلام، وخواصه عليهم السلام من مضر، وأصحابه عليهم السلام من اليمن، والمجهولين من أصحابه عليهم السلام. انظر خلاصة الأقوال: ٣٠٦ـ٣١٠. كما ينقل عنه أيضًا في مطاوي خلاصة الأقوال أيضًا.

(١٣٩) خلاصة الأقوال، مقدّمة المؤلّف.

(١٤٠) كتاب الرجال، مقدّمة المؤلّف.

المصادر والمراجع

١ – إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان: جمال الدين الحسن بن يوسف ابن المُطَهَّر المعروف بالعَلَّامَة الحِلِّي (ت ٧٢٦هـ) ، تحقيق الشيخ فارس الحسّون ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، قم المشرفة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٢ – إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ) ، تحقيق محمد صبحي حسن حلاق ، دار ابن كثير ، ٢٠٠٠م.

٣ – الأعلام : خير الدين الزركليّ (ت ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ، ط ٤ ، بيروت ، ١٩٧٩م.

٤ – أعيان الشيعة: السيّد محسن الأمين، تحقيق السيِّد حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت.

٥ – إيضاح الاشتباه: الحسن بن يوسف ابن المطهّر (العلامة الحلي)، تحقيق محمّد الحسون، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم المشرفة، ط ١ ، ١٤١١هـ.

٦ – تعليقة أمل الآمل: الميرزا عبد الله أفندي الأصفهاني، تدوين وتحقيق السيد أحمد الحسيني ، طبع باعتناء السيد محمود المرعشي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ، ١٤١٠هـ

٧ جواهر الكلام في شرح شعائر الإسلام : محمد حسن النجفي ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ، قم المشرفة ، ١٤٣٣هـ

٨ الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة: الشيخ يوسف البحراني، حققه وعلق عليه محمد تقي الايرواني ، دار الأضواء، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٥م.

٩ – خاتمة مستدرك الوسائل : حسين بن محمَّد تقي النوري الطبرسيّ (ت ١٣٢٠هـ) ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، قُم المقدَّسة ، ١٤١٥هـ .

١٠ – خلاصةُ الأقوال في معرفة الرجال : الحسن بن يوسف العلَّامة الحلِّيّ (ت ٧٢٦هـ) ، تحقيق الشيخ جواد القيُّوميّ، مؤسسة النشر الإسلاميّ ، قُم المشرفة ، ١٤١٧هـ .

١١ –الدرر النجفية من الملتقطات اليوسفية: الشيخ يوسف بن أحمد البحراني ، تحقيق ونشر مركز دار المصطفى لإحياء التراث.

١٢ الذريعة إلى تصانيف الشيعة: محمَّد محسن آقا بزرگ الطهراني، دار الأضواء، ط

٣، ١٤٠٣هـ.

١٣ رجال ابن الغضائري: أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي، تحقيق السيّد محمّد رضا الجلالي، دار الحديث ، قُم المشرفة، ط ١، ١٤٢٢هـ.

١٤ رجال النجاشي ، تحقيق وتعليق محمّد باقر ملكيان، بوستان كتاب ، قُم المشرفة ، ط ١، ١٣٩٤ ش.

١٥ الرسائل الرجالية: أبو المعالي محمد بن محمد ابراهيم الكلباسي ، تحقيق محمد حسين الدرايتي ، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٣٨٠هـ

١٦ رسائل الشهيد الثاني: زين الدين بن أحمد العاملي الجبعي، تحقيق رضا المختاري، مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية ، قُم المشرفة، ط ١، ١٤٢١هـ

١٧ -الرعاية في علم الدراية : الشهيد الثاني، تحقيق عبد الحسين محمد علي بقال، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، مطبعة بهمن ، قم المشرفة، ١٤٠٨هـ

١٨ -روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان: الشهيد الثاني الشيخ زين الدين بن علي العاملي ،تحقيق مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية ، مؤسسة بوستان كتاب ، قُم المشرفة ،١٤٢٢هـ

١٩ – رياض المسائل : السيد علي الطباطبائي (ت ١٢٣١هـ) ، جماعة المدرسين ، قم المشرفة ، ١٤١٢هـ .

٢٠ – سماء المقال في علم الرجال : أبو الهدى الكلباسي (ت ١٣٥٦هـ) ، تحقيق السيد محمد الحسيني القزويني ، ١٤١٩هـ

٢١ – سير أعلام النبلاء : شمس الدين الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد عمر ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .

٢٢ –شرح أصول الكافي : المولى محمد صالح المازندراني ، تعليقات الميرزا أبو الحسن الشعراني ، ، تحقيق السيد علي عاشور ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٢٣ –طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال : السيد علي أصغر بن السيد محمد البروجرديّ (ت ١٣١٣هـ) ، تحقيق مهدي رجائي ، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفيّ العامّة ، قم المشرفة ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .

٢٤ –غنائم الأيام في مسائل الحلال والحرام: الميرزا أبو القاسم القمي ، تحقيق ونشر مكتب الإعلام الإسلامي ، ١٤١٧هـ

٢٥ – الفهرست: أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي، تصحيح السيد عبد العزيز الطباطبائي، مكتبة المحقّق الطباطبائي، قم المشرفة، ط ١.

٢٦ – فهرستكان نسخة هاي خطي إيران (فنخا) : مصطفى درايتي ، سازمان إسناد وكتبخانة ملي جمهوري إسلامي إيران ، ١٣٩١.

٢٧ – الفوائد الرجاليّة :مهديّ الكجوري الشيرازي ، تحقيق محمّد كاظم رحمن ستايش ، دار الحديث، قُم المشرفة ، ١٣٨١هـ

٢٨ – كشفُ الحُجُب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار: إعجاز حسين النيسابوري الكنتوري (ت ١٢٨٦هـ)، عُنِيَ بِطبعهِ ايشاتك سوسائِتي، كلكتة، ١٣٣٠هـ

٢٩ – كليات في علم الرجال: الشيخ جعفر السبحاني ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ، قم المشرفة ، ١٤٢٥هـ .

٣٠ – كنز الفوائد في حل مشكلات القواعد: السيد عميد الدين عبد المطلب بن محمد الأعرج ، تحقيق ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرفة ، ١٤١٦هـ

٣١ – مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان: الشيخ أحمد المقدس الأردبيلي (ت ٩٩٣هـ) ، صححه وعلق عليه الحاج اقا مجتبى العراقي و الشيخ علي الاشتيهاردي و الاقا حسين اليزدي الأصفهاني ، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية ،١٤٠٣هـ

٣٢ –مختلف الشيعة في أحكام الشريعة: الحسن بن يوسف بن المطهر المعروف بالعلامة الحليّ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرِّسين ، قم المشرفة ، ١٣٧٢هـ .

٣٣ – مدارك الأحكام في شرح شرائع الاسلام: السيد محمد بن علي الموسوي العاملي ، تحقيق مؤسسة أهل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قُم المشرفة ، ١٩٩٠م.

٣٤ – مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام: زين الدين بن عليّ العاملي المعروف الشهيد الثاني (ت ٩٦٦هـ) ، تحقيق مؤسسة المعارف الإسلامية ، ط ١، ١٤١٣هـ .

٣٥ – مستند الشيعة في احكام الشريعة : المولى أحمد بن محمد مهدي النراقي ، تحقيق ونشر مؤسسة آال البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، قم المشرفة، ١٤٢٩هـ

٣٦ – معجم المؤلفين: عمر رضا كحّالة، مطبعة الترقّي ، دمشق ، ١٣٧٨هـ /١٩٥٩م.

٣٧ –مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة: محمد جواد الحسيني العاملي، حقّقَهُ وعلّقَ عليه الشيخ محمد باقر الخالصي ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قُم المشرفة، ١٤١٩هـ .

٣٨ –ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار: العلامة الشيخ محمد باقر المجلسي ، تحقيق السيد مهدي الرجائي، مكتبة آية اللّه المرعشي ، قم المشرفة.

٣٩ –منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان: الحسن بن زين الدين (صاحب المعالم)، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، مؤسّسة النشر الإسلامي ، قُم المشرفة ، ط ١ ، ١٣٦٢ ش.

٤٠ – مكتبة العلّامة الحليّ : السيد عبد العزيز الطباطبائيّ ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، قم المشرفة ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

٤١ – منتهى المقال في أحوال الرجال: محمّد بن إسماعيل الحائري المازندراني، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قُم المشرفة ، ١٤١٦هـ.

٤٢ – موسوعة طبقات الفقهاء : اللجنة العلميَّة في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، إشراف الشيخ جعفر السبحاني ، دار الأضواء ، بيروت ، ١٤٢٠هـ .

٤٣ – نقد الرجال: السيّد مصطفى الحسيني التفرشي، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، مؤسّسة آل البيت عليه السلام، قُم المشرفة ، ١٤١٨هـ.

٤٤ –هدية العارفين ؛ أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م .

٤٥ وسائل الشيعة: محمّد بن الحسن الحرّ العاملي، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قم المشرفة ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ.